الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص
تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير المالي

الـمـوضـوع

دور المراجعة في تحقيق التوازن المالي
دراسة حالة
– ميناء مستغانم –

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير المالي

إعداد الطالب:
- عافر بدر الدين

تحت إشراف الأستاذ:
- أ. بن زيدان ياسين

أعضاء لجنة المناقشة:

- د.	أستاذ محاضر ب	رئيسا
- د.	أستاذ محاضر أ	مقررا
- أ.	أستاذ مساعدة أ	مناقشا

السنة الجامعية : 2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص
تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير المالي

الـمـوضوع

دور المراجعة في تحقيق التوازن المالي
دراسة حالة
– ميناء مستغانم –

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير المالي

إعداد الطالب:
- عافر بدر الدين

تحت إشراف الأستاذ:
- د. بن زيدان ياسين

أعضاء لجنة المناقشة:

- د.	أستاذ محاضر ب	رئيسا
- د.	أستاذ مساعد أ	مقررا
- أ.	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية : 2016/2015

يعبر مضمون المذكرة بأي حال عن رأي صاحبها

إهـــــداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار
إلى من علمني العطاء بدون
انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل
افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك
لترك ثمارا قد حان قطافها بعد
طول انتظار "أبي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة إلى بسمة
الحياة وسر الوجود إلى من كان
دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم
جراحي إلى أغلى الحبيب "أمي
الحبيبة"

والى إخوتي وأسرتي جميعا كبيرا
وصغيرا.

كلمة شكر

نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده كثيرا على فضائله ونعمه التي لا تعد ولا تحصى مصداقا لقوله في سورة النحل قالى تعالى:

(وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (18)()

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير والاحترام والامتنان إلى الأستاذ المشرف "أ.بن زيدان ياسين"

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة محتويات هذا العمل

إلى كل هؤلاء آيات التقدير والاحترام

قائمـــة الجـــداول والأشكـــــال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
رقم (01.01)	تطور التاريخي للمراجعة	**12**
رقم (02.01)	أوجه الإختلاف بين المراجعة الداخلية والخارجية	**24**
رقم (03.01)	معايير المراجعة	**31**
رقم (01.02)	بعض الرموز المستعملة في خريطة الانسياب	**62**
رقم (01.03)	حسابات النتائج 2012	**84**
رقم (02.03)	حسابات النتائج 2013	**85**
رقم (03.03)	حسابات النتائج 2014	**86**
رقم (04.03)	ميزانية المحاسبية الأصول 2012	**87**
رقم (05.03)	ميزانية المحاسبية الخصوم 2012	**88**
رقم (06.03)	ميزانية المحاسبية الأصول 2013	**89**
رقم (07.03)	ميزانية المحاسبية الخصوم 2013	**90**
رقم (08.03)	ميزانية المحاسبية الأصول 2014	**91**
رقم (09.03)	ميزانية المحاسبية الخصوم 2014	**92**
رقم (10.03)	الميزانية المالية 2012	**93**
رقم (11.03)	الميزانية المالية 2013	**94**
رقم (12.03)	الميزانية المالية 2014	**95**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
رقم (01.02)	يبين أهداف التوازن المالي	**41**
رقم (02.02)	يوضح كيفية حساب رأس المال العامل الصافي	**42**
رقم (03.02)	يبن استحقاقية موارد مع سيولة الاحتياجات	**44**
رقم (01.03)	الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستعانم	**79**
رقم (02.03)	الهيكل مديرية المالية والمحاسبة لميناء مستغانم	**82**

الفهرس

الفهرس

العنوان **الصفحة**

الإهداء ..... **I**

كلمة الشكر ..... **II**

قائمة الجداول ..... **III**

قائمة الأشكال ..... **Л**

المقدمة العامة ..... **أ - ت**

الفصل الأول: التأهيل العلمي للمراجعة المحاسبية

مقدمة الفصل **09**

المبحث الأول: المراجعة المحاسبية **10**

المطلب الأول: ماهية المراجعة **10**

المطلب الثاني: خصائص المراجعة **17**

المطلب الثالث: الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية **23**

المبحث الثاني: معايير المرجعة ومراحل تنفيذها **26**

المطلب الأول: معايير المراجعة **26**

المطلب الثاني: مراحل تنفيذ عملية المراجعة **32**

المطلب الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية **34**

خاتمة الفصل **36**

الفصل الثاني: أهمية المراجعة في تفعيل التوازن المالي

مقدمة الفصل **38**

المبحث الأول: التوازن المالي **39**

المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي (خصائصه، أهمية، أهدافه) **39**

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي **42**

المطلب الثالث: نسب التوازن المالي..... 50
المبحث الثاني: دور المراجعة في تفعيل التوازن المالي..... 59
المطلب الأول: المراجع في تفعيل نظام الرقابة الداخلية..... 59
المطلب الثاني: دور المراجع في التقليل من الأخطاء والغش..... 65
المطلب الثالث: دور المراجع في تقييم وإدارة المخاطر..... 70
خاتمة الفصل..... 74

الفصل الثالث: الدراسة المحاسبية والمالية لمؤسسة ميناء مستغانم 2012 - 2014

مقدمة الفصل..... 76
المبحث الأول: مؤسسة ميناء مستغانم..... 77
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن إنشاء مؤسسة ميناء مستغانم..... 77
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام..... 79
المطلب الثالث: المديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة..... 81
المبحث الثاني: دراسة مختلف الميزانيات لمؤسسة ميناء مستغانم..... 84
المطلب الأول: جدول حسابات النتائج..... 84
المطلب الثاني: الميزانية المحاسبية..... 87
المطلب الثالث: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية..... 93
المبحث الثالث: تحليل السيولة لمؤسسة ميناء مستغانم..... 96
المطلب الأول: حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية..... 96
المطلب الثاني: التعليق على مؤشرات التوازن المالي..... 102
المطلب الثالث: المقارنة بين 2012 – 2013 – 2014 103
خاتمة الفصل..... 104
الخاتمة العامة..... 106
المراجع..... 109

مقدمـــــة

المقدمة العامة:

في عالم المال والأعمال نجد أن اتخاذ أي قرار سليم يتطلب توافر معلومات دقيقة وصحيحة، وذلك نتيجة التطورات الكبيرة التي شاهدتها المؤسسات، من ظهور شركات المساهمة إلى شركات متعددة الجنسيات، وتباين سياستها المختلفة من توسع، اندماج وشراكة بما يخدم مصالحها وفقا لإمكانياتها.

فأصبحت إدارة المشروع غير قادرة على تجنب الأخطاء التي تواجه التنفيذ والتحليل للأداء الفعلي لسياسات المشروع، ومن ثم نشأت الحاجة إلى أداة لمعاونة الإدارة في هذا المجال، وجعلها فعالة في استخدام الموارد المتاحة والمعلومات الصحيحة والدقيقة التي تعكس الوضع المالي من جهة، والمحافظة على أموال المالكين وإضفاء نوع من الثقة مع مختلف المتعاملين مع المؤسسة من جهة أخرى، فلجأت إلى عملية المراجعة المحاسبية كوسيلة كفيلة للحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية) للواقع الفعلي داخل المؤسسة ، بإبداء المراجع لرأيه الفني المحايد على مدى سلامة وشرعية المعلومات المتضمنة في القوائم المالية .

فكان هدف المراجعة اكتشاف الأخطاء والغش، والعمل على التقليل من وقوعها، ثم اتسع نطاقه ليشمل فحص أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرارية نشاطاتها، وتحسين مردوديتها بصفة عامة وتوازنها المالي بصفة خاصة، لما لها هذه الأخيرة من أهمية بالغة في زيادة الأرباح المنظمة والحفاظ على سمعتها واستمراريتها .

على هذا الأساس فان التساؤل الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه المذكرة، يمكن صياغته على النحو التالي:

إلى أي مدى تكمن أهمية المراجعة المحاسبية في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة ؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي المراجعة ؟ و ما هي أنواعها و معاييرها ؟
- ما هي مراحل تنفيذ عملية المراجعة ؟
- ما هو التوازن المالي ؟ وما علاقته بالمراجعة المحاسبية ؟
- هل يمكن للمراجع أن يقلل من أشكال الأخطاء والغش ؟
- كيف يمكن للمراجع أن يدير و يقيم المخاطر التي تهدد استمرارية نشاط المؤسسة ؟

❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات، ننطلق من الفرضيات الأساسية التالية:

- إن التزام المراجع بمعايير المراجعة يجعل عملية المراجعة فعالة.
- يمكن للمراجع أن يكشف نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- نفرض أن توازن المالي يتأثر بمدى اكتشاف الأخطاء والغش، وإدارة وتقييم المخاطر.

❖ دوافع اختيار الدراسة:

إن اختيارنا لهذا الموضوع ليس من قبيل الصدفة وإنما يعود لدوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

➢ الدوافع الذاتية:

- موضوع دراستنا له علاقة بمجال تخصصنا.
- المساهمة في إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع.

➢ **الدوافع الموضوعية:**

- حاجة المؤسسات لهذا النوع من المراجعة خاصة بعد التحولات التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- من اجل تحقيق التوازن المالي في المؤسسات الجزائرية نحتاج إلى مراجعة المحاسبية.

❖ **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة إبراز أهمية المراجعة المحاسبية في المؤسسة، باعتبارها الوسيلة الفعالة في تحسين المردودية المالية للمؤسسة، إضافة إلى ذلك تعتبر الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية، ومعرفة سلامة مركزها المالي.

❖ **أهداف الدراسة:**

تكمن أهداف دراستنا فيما يلي:

- إبراز مضمون المراجعة المحاسبية، أهميتها، معاييرها وإجراءاتها.
- إبراز حتمية تطبيق المراجعة المحاسبية من قبل المنشأة إذا أرادة ضمان توازن مالي جيد وثابت.
- محاولة تشخيص الواقع العملي للمراجعة المحاسبية في مؤسسة ميناء مستغانم.

❖ **حدود الدراسة**

➢ **الحدود المكانية:**

ترتبط هذه الدراسة بواقع مساهمة المراجعة الحسابية في تحسين المردودية المالية في المؤسسات الجزائرية، كإسقاط على واقع الحال اخترنا مؤسسة ميناء مستغانم، لما لها من مكانة وطنية ودولية في الاقتصاد.

➢ **الحدود الزمانية:**

تطرقنا في دراستنا إلى الجانب التاريخي للمراجعة من حيث نشأتها ومراحل تطورها، فضلا عن عرض عمل المراجع بما يساهم في ضبط التوازن المالي في مؤسسة ميناء مستغانم في فترة معينة خلال دورات استغلال من 2012 إلى 2014.

❖ **منهجية الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتاريخي لدراسة التأصيل العلمي للمراجعة، وكذا إجراءاتها، إضافة إلى التطور التاريخي لميناء مستغانم، كما اعتمدنا على المزج بين المنهج الوصفي والاستقصائي في الدراسة الميدانية.

❖ **تقسيمات الدراسة:**

لقد قسمنا موضوعنا إلى ثلاث فصول، الفصل الأول والثاني يمثلان الجانب النظري، والفصل الثالث يمثل الجانب التطبيقي.

- **الفصل الأول:** خصصناه كمدخل لدراسة المراجعة بصفة عامة، من حيث ماهيتها، خصائصها، معاييرها، ومراحل تنفيذها.
- **الفصل الثاني:** تناولنا فيه المفاهيم العامة حول التوازن المالي، وتبيان علاقته بالمراجعة المحاسبية، وذلك بالتطرق إلى دور المراجع في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، واكتشافه للأخطاء والغش، إضافة إلى إدارة وتقييم المخاطر.
- **الفصل الثالث:** وقد تم من خلاله تجسيد الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم.

الفصـــل الأول

السياسة المالية ودورها

في النشاط الاقتصادي

مقدمة الفصل:

إن زيادة عدد المنظمات نكبر حجمها في ظل التطورات المتتالية التي طرأت على الساحة الدولية، جعلت المنظمة محل أنظار العديد من المتعاملين ذوي المصالح المختلفة، بحيث ينبغي تزويد هؤلاء بالمعلومات اللازمة حول نشاطاتها ونتائجها، ومن هذا المنطلق، تولدت الحاجة الملحة إلى الاستعانة بجهاز مستقل ومحكم، الأمر الذي أدى إلى ظهور المراجعة، والتي تعتبر علم كباقي العلوم، كما شهدت تطورا كبيرا ومتواصل، والتي أدى بها إلى أن تحل أهمية بالغة في ترشيد القرارات، لذلك سنتعرض في هذا الفصل إلى عموميات حول المراجعة، ثم خصائصها، كما شبين المعايير النى تعطي إطارا عاما تنشط فيه، وفي الأخير مراحل تنفيذ عملية المراجعة.

المبحث الأول: المراجعة المحاسبية

سنتعرض في هذا الفصل إلى عموميات حول المراجعة، ثم خصائصها وأنواعها وكذا الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

المطلب الأول ماهية المراجعة

لقد صوبنا اهتمامنا في هذا المطلب إلى تقديم لمحة تاريخية عن المراجعة، بتبيان الحاجة التي دعت إلى ظهورها، ومراحل تطورها عبر العصور، ثم تلاها تعريف المراجعة، وكذا أهميتها، وفي الأخير تبيان أهدافها.

1. لمحة تاريخية عن المراجعة

أجمع مختلف الباحثين أن المراجعة قديمة قدم الإنسان، وتستمد هذه المهنة نشأتما من حاجة الإنسان للتحقق من صحة البيانات المحاسبية النى يعتمد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، وبالتالي نشأة هذه المهنة بظهور المحاسبة وتطورت بتطويرها[1].

حيث تدل الوثائق التاريخية أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان الراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وهكذا نجد أن كلمة مراجعة مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناها يستمع[2].

ثم اتسع نطاق المراجعة فشملت وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومنشآت محلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بالتباع نظام القيد المزدوج الذي اكتشفه العالم الايطالي"Paciolo Luca" الذي ظهر في مدينة البندقية في القرن الخامس عشر عام 1494 م[3]، فقد أدت سهولة استعمال النظام إلى انتشار تطبيقه، ذلك الانتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة والمراجعة، فقد نشأت حاجة أصحاب الشروع إلى التأكد من الدقة الحسابية للسجلات، ومطابقة ذلك لواقع حال المشروع، وقد زادت تلك الحاجة

نتيجة اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال، وما تضمنه ذلك من الفصل بين ملكية المشروع وإدارته، مما دعا الساهمين إلى تعيين مراجعي الحسابات كوكلاء للقيام لمراقبة أعمال الإدارة[4].

---

[1] - Lionel Collin, Gerard valin, Audit et control interne : aspects financier, opérationnel et stratégiques, 4ème edition, Dalloze, Paris, 1992, p04.

[2]- د. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، دار وائل، عمان، 1999، ص 19-20.

[3]- د. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص07.

[4]- د. خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص20.

وفي القرن الثامن عشر، ونتيجة للثورة الصناعية، أدى ظهور الشكات الضخمة التي تتم بانفصال الملكية عن الإدارة، وزيادة حجم الاستثمار والمضاربة في أسهم الشركات إلى خلق طلب في مزيد من الإفصاح[1] ، وبناءا على هذا أصبح الجو مهيئا للمراجعة كمهنة للبروز إلى حيز الوجود.

نظرا لأهمية المراجعة كعلم ومهنة، فقد اتجهت العناية إثر ذلك إلى تدريس علمي للمحاسبة والمراجعة والفروع العلمية المرتبطة بهما في الجامعات والمعاهد العليا، فظهرت أول منظمة مهنية في ميدان المراجعة في فنيا بإيطاليا سنة 1581م، وتأسست كلية "roxonati" لتكوين خبراء في المحاسبة، وأصبح على مزاول مهنة المراجعة أن يكون عضوا في هذه الكلية، وقد كان لبريطانيا الفضل في هذا التعظيم المهني أيضا، حيث أصبحت عملية المراجعة مهنة مستقلة في بريطانيا عندما أنشئت جمعية المحاسبين القانونيين بأدنبرة عام 1854 م، بالرغم من أن المهنة نشأت هناك قل ذلك بكثير، وقد جاء قانون الشركات عام 1862م، ينص على وجوب المراجعة بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم، وقد دفع هذا القانون بمهنة المراجعة خطوات هامة إلى الأمام حيث ساعد على الاهتمام بها وانتشارها الواسع، حيث ظهرت في فرنسا عام 1881م، والولايات المتحدة الأمريكية عام 1882 وتم إنشاء العهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1916م، وألمانيا عام 1896م، وأستراليا عام 1904م، وفنلندا عام 1911، أما في الدول العربية، فكان لمصر فضل السبق، حيث بدأت مزاولة المهنة فيها.

بشكل منظم وقانوني عام 1909، وأصبحت جميع الدول العربية الآن لها تشريعات منظمة للمهنة، حتى أصبح لا يخلو منها بلد في عالمنا الحاضر[2].

أما في الجزائر فقد تأخرت في مجال تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة إذا ما قورنت بالدول السالفة الذكر، حيث كانت هذه المهنة غير منظمة، إلى أن ظهر القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991م[3]، الذي قام بإصدار تشريعات وأحكام متعلقة بالمهنة ومزاولتها.

[1]- دونالد كيزو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب: أحمد حامد حجاج، دراسة المريخ، السعودية، 1999، ص29.
[2]- د. خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص20، بتصرف.
[3]- قانون 91-08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 1991/04/27، ص656.

ويتضح لنا أن من بين العوامل الهامة التي ساعدت على تطور مهنة المراجعة المحاسبية هي[1]:

- زيادة حجم المشروعات.

- ظهور شركات الأموال (المساهمة)، مما أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة أي الهيأة العامة للمساهمين عن مجلس الإدارة.

- صدور بعض القوانين والتشريعات، كقانون ضريبة الدخل وغيرها، مما أدى المنظمات إلى ازدياد الطلب على خدمات المراجعين لإظهار الصور؛ الحقيقة لنشاطاتها.

جدول رقم (01.01): التطور التاريخي للمراجعة.

الفترة	المشرفون عن المراجعة	المراجعون	أهداف المراجعة
2000 ق.م إلى 1700 م	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، والدولة	رجال الدين، والكاتب	معاقبة السارق على اختلاس الأموال، وحماية الأموال
من1700م إلى 1850م	الحكومة، المحاكم التجارية، والمساهمين	المحاسبة	منع الغش، معاقبة المختلسين، وحماية الأصول
س1850م إلى 1900م	الحكومة، و المساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو القانون	تفادى الغش، وتأكيد مصداقية الميزانية
من1900م إلى 1940م	الحكومة، و المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تفادي الغش، الأخطاء والشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.

[1]- د. خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص26.

من 1940 م إلى 1970م	الحكومة، والمساهمين ، البنوك	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 19970م إلى 1990م	الحكومة، هيئات أخرى، والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام معايير المحاسبة ومعايير المراجعة.
ابتداء من 1990م	الحكومة، ميتات أخري، والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات، ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر: د.طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، المراجعة تدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002-2003، ص 07-08.

2. تعريف المراجعة:

لفهم أكثر واستيعاب أفضل، صوف نبدأ المدلول اللغوي، فكلمة المراجعة بمعناها اللفظي "audit" مشتقة من الكلمة "audire" ومعناها "يستمع".

ويمكن الإشارة إلى أن العرب ترجموا هذه الكلمة في الأردن، العراق ولبنان بالتدقيق، وترجموها في الجزائر ومصر ودول عربية أخرى بالمراجعة، واستعملوا مصطلحات أخرى كتفتيش الحسابات والمراقبة على الحسابات، وكلها تدل على نفس المعنى.

أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف، نذكر منها:

- تعريف منظمة العمل الفرنسي؛ المراجعة هي مسعى أو طريقة منهجية، مقدمة بشكل منسق من طرف مهني، يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم، بغية إصدار حكم معلل ومستقل استنادا على معاير التقييم، وتقديم المصادقة، وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم[1].

[1] - Lionel Collin, Gerard valin, Audit et control interne : aspects financier, opérationnel et stratégiques, 4ème edition, Dalloze, Paris, 1992, p22.

- تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية: المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية، لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للعناصر الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية[1].

ومما تقدم يمكننا تبني تعريفا شاملا للمراجعة المحاسبية وهو:

- المراجعة المحاسبية هي فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات، الحسابات والدفاتر الخاصة بالمنظمة، فحصا منظما وممنهجا، والتحقيق عن مدى تمثيل المركز المالي للوضيعة المالية للمؤسسة في فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفأرة، بقصد الخروج برأي فني محايد على شكل تقرير يتمثل في بلورة نتائج الفحص والتحقيق، وهو ختام عملية المراجعة.

استنادا إلى ما تم سرده في التعاريف السابقة، نلاحظ بأن هذه التعاريف ركزت على النقاط التي تتمحور حولها المراجعة وهي[2] :

- **الفحص:**

يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم سحلها وتحليلها وتبوبها، أي فحص القياس المحاسبي، وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

- **التحقيق:**

يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية، كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تمثيل الكز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فهرة زمنية معينة.

- **التقرير:**

يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المنظمة أو خارجها، وهو ختام عملية المراجعة، حيث بجين فيه الراجع رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل على مدى تصويرها للمركز المالي للمنظمة وتبيان عملياتها بصورة سليمة وعادلة.

[1] - Jaques Renard, Théorie et Pratique de l'audit interne, 3ème edition, Organisation, Paris, 2000, p27.

[2] - د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

3. أهمية وأهداف المراجعة:

إن تحديد أهمية المراجعة يرجع إلى الجهات التي تعتمد على البيانات المحاسبية، كما صاحب تطور مهنة المراجعة تطورا ملحوظ في أهدافها، حيث تعتبر المراجعة وسيلة لا غاية، ويمكن تبيان أهمية المراجعة وأهدافها في الفروع التالية:

❖ أهمية المراجعة[1]:

ترجع أهمية المراجعة المحاسبية إلى الجهات التي تعتمد على البيانات المحاسبية، ومن بينها:

- إدارة المنظمة:

تحرص الإدارة على أن تكون البيانات المحاسبية خاضعة للمراجعة، للاعتماد عليها في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه.

- المستثمرون:

يعتمدون على القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة عند اتخاذ أي قرار يخص توجيه المدخرات والاستثمارات، بحيث توفر لهم أكبر عائد ممكن.

- البنوك

تعتمد على القوائم المالية الخاضعة للمراجعة عند فحصها للمراكز المالية للمنظمات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية، على أساس أن المؤسسات تبين حقيقة قيمة الموجودات لقاء القرض وكفاية الأرباح لتغطية الفوائد المستحقة.

- الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة:

إن كون القوائم المالية خاضعة للمراجعة من طرف هيأة مستقلة ومهنية، تضفي الثقة في الحسابات، ويتم الاعتماد عليها في أغراض كثيرة منها:

- الرقابة على المؤسسات والشركات

- التخطيط لرسم السياسيات الاقتصادية

- التأكد من سلامة تحديد الوعاء الضريبي بإعطاء مصداقية للتصريحات الضريبية

- في حالة الإحالة إلى الخبرة القضائية

[1]- د. خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص16.

- تقرير الإعانات لبعض الصناعات...الخ.

- نقابات العمال:

كذلك تعتمد عليها في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور، والمشاركة في الأرباح وما شابه.

❖ أهداف المراجعة:

- أهداف تقليدية[1]:

ويدرج تحتها:

أ) مساعدة الإدارة على وضع السياسيات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

ب) التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها.

ج) إبداء رأي فني استنادا إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية.

د) التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء والغش من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة.
ه) مساعدة الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي.

و) مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني.

- أهداف حديثة[2]:

ويندرج تحتها:

أ) مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها، والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.

ب) تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منه.

ج) القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.

د) تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

[1]- د. حسين القاضي، د. حسين دودح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 1999، ص15.
[2]- د. أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

من العرض السابق نخلص إلى أن الهدف الرئيسي لعملية المراجعة المحاسبية هو إبداء الرأي الفني المحايد عن القوائم المالية ككل على مدى تصويرها للمركز المالي للمنظمة وتبيان عملياتها بصورة سليمة وعادلة ، وليس اكتشاف الغش والأخطاء، وإنما تظهر هذه الأخطاء والغش عند قيام المراجع بمهمته[1].

المطلب الثاني: خصائص المراجعة

سنقوم في هذا المطلب للتطرق إلى الفرضيات، التي تعتبر كحجر الأساس، والركيزة التي تقوم عليها عملية المراجعة، كما سنتعرض إلى أنواع المراجعة.

1. فروض المراجعة:

الفروض هي مقدمات ومعتقدات سابقة وأساسية، تعتمد عليها الأفكار والمقترحات والقواعد الأخرى[2]، وتتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها نظرية المراجعة كالآتي:

- قابلية البيانات للفحص[3]:

تتمحور المراجعة على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المحاسبية، فإذا لم تكن قابلة للفحص فلا مرر لوجود هذه المهنة.

ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة، ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، وتتمثل هذه المعايير في العناصر الآتي:

- ملائمة المعلومات

- قابلية لفحص

- عدم لتحيز في التسجيل

- قابلية القياس الكمي

[1]- د. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 05-06.
[2]- د. منصور أحمد البديوي، د. شحاته السيد شحاته، دراسة في الإتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص35.
[3]- د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص13.

- عدم وجود تعارض حتمي بتي مملحة المراجع والإدارة[1]:

يقوم هذا لفرض على وجود تبادل للمنفعة بين إدارة المشروع ومراجع الحسابات، فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية المرتبطة برأي المراجع، حيث يعتمد هذا الأخير من المعلومات المقدمة من الإدارة والتي على أساسها يبني رأيه الفني، ويعني هذا أن كل من المراجعين والإداريين يجب عليهم أن يهتموا بصدق وعدالة عرض القوائم المالية لنتائج الأعمال والمراكز المالية.

- خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من الأخطاء التواطئية[2]:

إن المراجع مسئول عن اكتشاف الأخطاء الواضحة، ولكنه غير مسئول عن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها، وأنه يتقيد بمعايير المراجعة المتفق عليها.

- وجود نظام سليم للمراقبة الداخلية[3]:

إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يقلل من حدوث الأخطاء، مما يجعل المراجع القيام بعملية المراجعة بصفة اقتصادية وعملية، من حيث إمكانية استخدام المراجعة الاختبارية بدلا من المراجعة الشاملة (التفصيلية).

- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية[4]:

إن الالتزام بالمبادئ المحاسبية التعارف عليها يعد مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية وعن مدى تمثيل نتيجة المؤسسة إلى المركز المالي لها، ويعني هذا الفرض أن مراجعي الحسابات يسترشدون بالمبادئ المحاسبية التعارف عليها كمؤثر للحكم على سلامة المواقف المعينة.

- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل[5]:

يعتبر هذا الفرض أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي تمت وفق إجراءات سليمة، وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية، وستكون كذلك في المستقبل، والعكس صحيح، لذا بات من الضروري على المراجع في الحالة العكسية بذل المزيد من العناية المهنية لكشف مواطن الضعف في ونظام الرقابة الداخلية.

[1]- د. منصور أحمد البديوي، د. شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص36.
[2]- د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص14.
[3]- د. محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[4]- د. محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 22.
[5]- د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص15.

- مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط[1]:

على المراجع أن يقوم بعمله كمرا جع للحسابات وفق الاتفاقية المبرمة مع المؤسسة، أنه عند فحص البيانات المالية لغرض إبداء إي فني محايد، فإن المراجع عليه أن يتصرف ويعمل كمراجع فقط، ويجب أن يتمتع بالاستقلالية في عمله.

2. أنوع المراجعة

هناك أنواع متعددة من المراجعة، حيث تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية المراجعة، والتي تصف كالآتي:

- **من حيث القائم بعملية المراجعة:**

من هذه الزاوية تنقسم المراجعة إلى نوعية:

- المراجعة الخارجية:

يقوم بعملية المراجعة الخارجية شخص خارجي مستقل عن إدارة المنظمة - أي ليس موظفا في المنشأة التي تخضع قوائمها المالية للمراجعة -[2]، حيث يقوم بفحص انتقادي محايد للدفاتر والسجلات المحاسبية، والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، لغرض الوصول إلى رأي فني محايد عن صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضا لدى مستعملي المعلومات من الأطراف الخارجية، خاصة المساهمون، المستثمرون، والبنوك، ويجب أن يكون الشخص مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات[3].

- المراجعة الداخلية:

كانت المراجعة الداخلية في السابق تهتم بالناحية المالية والمحاسبية فقط، أما الآن فإن مجال تدخلها قد توسع، وأصبحت في قمة الهرم التنظيمي - تابعة للمديرية العامة -، ومستقلة عن بقية المديريات الخاضعة للمراقبة الداخلية[4]، فهي وظيفة داخلية - داخل المنشأة - ومستقلة، بغرض فحص أنشطة المنظمة.

---

[1]- د. منصور أحمد البديوي، د.شحاته، مرجع سبق ذكره، ص39.
[2]- د. محمد الفيومي، د. عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص15.
[3]- د. طواهر محمد التهامي، صديق مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 30، بتصرف.
[4]- محمد بوتين، المراجعة والمراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 15.

وتهدف إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة، وذلك عن طريق التحليل، التقييم، التوصيات، المشورة[1]، حيث تكمن مهمة الأساسية للمراجعة الداخلية في فحص والتأكد من مدى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية في المنظمة[2].

كما عرفها المعهد الفرنسي للمراجعين الداخليين (IFACI): "المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة، وهادفة، داخل المؤسسة، والتي تقوم بتقديم للمنظمة ضمانات لنسبة تحكمها في عملياتها، وتحسين النصائح والآراء والمساهمة في خلق القيمة المضافة"[3].

- **من حيث نطاق عملية المراجعة[4]:**

تنقسم المراجعة من حيث نطاق أو مجال عملية المراجعة إلى نوعين هما:

- المراجعة الكاملة:

هي المراجعة التي تخول للمراجع فحص كل القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل، ويعتبر المراجع مسئولا عن أي أضرار تنشأ عن تهاونه في أي ناحية من نواحي العمل.

- المراجعة الجزئية:

هذا النوع يضن وضع قيود على نطاق فحص المراجع للعمليات، حيث يقوم بفحص بعض العمليات فقط، ويقوم بإبداء رأيه الفني والمحايد حول ما حدد له في العقد الكتابي، كأن يقوم بمراجعة المشتريات، أو المبيعات.

- **من حيث درجة الالتزام بعملية المراجعة[5]:**

- المراجعة الإلزامية:

فهي مراجعة إجبارية، تلتزم بها المنشأة وفقا لأحكام القوانين، وبدون فرض قيود على عمل المراجع ، حيث تعين الجمعية العامة للشركة مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

---

[1]- د. عبد الفتاح محمد الصحن، د. محمد السيد سرايا، د. فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 219-220.

[2] - Elisabeth Bertin : Audit interne : Enjeux et Pratiques à l'international, Eyrolles, Paris, 2007, p21.

[3] - Pierre Schick : Mémento d'audit interne : Méthode de conduite d'une mission, Dunod, Paris, 2007, p5.

[4]- د. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، 2000، ص15.

[5]- د. عبد الفتاح محمد الصحن، د. رجب السيد راشد، د. محمود ناجي درويش، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999-2000، ص13.

- المراجعة الاختيارية:

يقصد بها القيام بعملية المراجعة وفقا لطلب أصحاب المنشأة، وبطريقة اختيارية، دون إلزام قانوني، وهذه المراجعة قد تكون كاملة أو جزئية حسب العقد المبرم بين المراجع والعميل[1].

- **من زاوية توقيت المراجعة[2]:**

يمكن أن ننظر من هذه الزاوية وتميز بين نوعين من المراجعة، هما المراجعة المستمرة، والمراجعة النهائية، وسنتطرق إليهما كما يلي:

- المراجعة المستمرة:

يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة، ووفقا لبرنامج سنوي مضبوط مسبقا، ويستجيب إلى الإمكانيات المتاحة، والواقع أن هذا النوع من المراجعة يصلح إلى المؤسسات كبيرة الحجم.

- المراجعة النهائية:

يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المراجع بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، والواقع أن هذا النوع يكون في المؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عملياتها قليل، ويستطيع المراجع التحكم في الوضعية في ظل محدودية مدة المراجعة.

- **من زاوية الفحص**

تقسم المراجعة من حيث زاوية الفحص إلى:

- المراجعة الشاملة[3]:

ويقصد بها أن المراجع يفحص كل العمليات، وهذا النوع يصلح للوحدات الاقتصادية الصغيرة الحجم، حيث يكون حجم وعدد عملياتها صغير نسبيا.

[1]- د. يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 17.
[2]- د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 23-26.
[3]- د. حسين القاضي، د. حسين دودح، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- المراجعة الاختبارية[1]:

يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل، مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة - المعينة - على كل أو جميع المفردات - المجتمع -،كما أن هذا النوع من المراجعة يتجلى خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم، والمتعددة العمليات التي تصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات.

لذلك تظهر لنا أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم لعينة من خلال تقييم هذا النظام، واكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأجزاء المكونة له من ناحية، ومن ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة.

[1]- د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المطلب الثالث: الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

لكي يتمم تبيان الفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية، بجب توضيح أوجه الاختلاف والتشابه، والتي سنسردها كما يلي[1]:

❖ **أوجه الاختلاف:**

إن الهدف الأساسي للمراجعة الداخلي هو التأكد من قوة أنظمة الرقابة الداخلية، وفعاليتها، وما ينتج عنها من بيانات محاسبية، إلا أن الهدف الأساسي للمراجعة الخارجية يتمثل في إبداء الرأي الفني المحايد نحو قدرة تمثيل القوائم المالية لنتائج أداء الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، واستنادا إلى اختلاف الهدف الرئيسي لكلاهما، يختلف الأسلوب المستخدم في تحقيق هذا الهدف، حيث يعتمد المراجع لداخلي على أسلوب الفحص للدفاتر، السجلات، المستندات، والقوائم المالية وبصورة شاملة، أما المراجع الخارجي، وبالإضافة إلى هذا الفحص وبصفة خاصة، من خلال العينات، يقوم بطلب إيضاحات للعمل على جمع أكبر أدلة إثبات، تمكنه عن الحكم على صحة العمليات والأرصدة لدى الوحدة الاقتصادية.

أيضا اختلاف مدى استقلال المراجع الداخلي مقارنة بنظيره المراجع الخارجي، فالمراجع الداخلي يخضع لتعليمات وأوامر الإدارة، كما تقوم بتعينه، فهو تابع لها ويتلقى منها الأوامر اليومية، أما المراجع الخارجي، فهو

شخص محايد، ويعتبر مستقلا تماما عن نفوذ إدارة الوحدة الاقتصادية محل الفحص، يقوم بتعيين مراجع الحسابات الجمعية العامة للمساهمين، لتوفير الاستقلالية الكاملة للمراجع الخارجي، وإبداء المحايد.

وعلى ذلك، يمكن القول أن نطاق عمل المراجع الداخلي يتحدد بناءا على احتياجات الإدارة، بينما يتحدد نطاق عمل المراجع الخارجي وفق القانون والعرف المحاسبي السائد، وأن خضوع المراجع الداخلي للمائلة، هو من شأن الإدارة، بينما مائلة المراجع الخارجي، هي من اختصاص الجمعية العمومية لتي تعنيه مكيلا عنها.

من أوجه الاختلافات أيضا، أن الكثير من المتطلبات ينبغي توافرها في المراجع الخارجي، من حيث درجة الكفاءة وتأهيل العلمي، والفترة الزمنية، والاختبارات الواجبة لكي يمارس لمهنة.

[1]- د. فتحي رزق السوافيري، د. سمير كامل محمد، د. محمود مراد مصطفى، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 46-50.

بالإضافة إلى اختلافات الهدف، ودرجة الاستقلال، ومتطلبات ممارسة المهنة، يمكن القول أن المستفيد الأول من مراجعة الداخلية هو الإدارة، بينما المستفيد الأساسي للمراجعة الخارجية هو المساهمين، وغدرهم من الأطراف الخارجية، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02.01): أوجه الاختلافات بين المراجعة الداخلية والخارجية

بيان	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
الهدف	1- تحقق أعلا كفاية إدارية وإنتاجية من خلال القضاء على الإسراف واكتشاف الأخطاء والتلاعب في الحسابات. 2- التأكد من صحة المعلومات للاسترشاد بها في رسم الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها.	إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة وتوصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها.
علاقة القائم بعملية المراجعة بالمنشأة	موظف من داخل المنشأة (تابع)	شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المنشأة (مستقل)
نطاق وحدود المراجعة	تحدد الإدارة عمل المراجع، كما أن طبيعة عمل المراجع الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات لما لديه من وقت وإمكانات تساعده على مراجعة عمليات المنشأة.	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المنشأة والمراجع الخارجي والعرف السائد، ومعايير المراجعة المتعارف عليها، وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة المراجعة، وغالبا ما تكون، تفضيلية أو اختيارية وفقا لطبيعة وحجم
التوقيت المناسب للأداء	1 يتم الفحص بصورة مستمرة طول السنة المالية. 2 اختيارية وفقا لحجم المنشأة.	1 يتم الفحص بصورة نهائية طوال السنة المالية. 2 قد يكون كامل أو جزئي. 3 إلزامية وفقا للقانون السائد
المستفيدون	إدارة المنشأة	1 قراء التقارير المالية 2 أصحاب المصالح 3 إدارة المنشأة

المصدر: د.أحمد حلمي جعة، مصدر سبق ذكره، ص 18.

❖ **أوجه التشابه:**

من حيث المصلحة المشتركة لكلا من مراجعة الداخلي والخارجي، وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، بقصد منع حدوث الأخطاء وأوجه التلاعب أو الحد منهما، وأيضا كلاهما يهتم بالمراجعة المالية للعمليات التي يقوم بها المشروع، لذلك من المصلحة المشتركة لكلاهما وجود نظام محاسبي ملائم يعمل على توفير المعلومات لإعداد القوائم المالية.

يترتب على ذلك أن كلاهما يعتمد على نظام الرقابة الداخلية، وعلى فحص السجلات المحاسبية، التحقيق من عناصر وقيم الأصول، الالتزامات، بنود وحقوق الملكية.

المبحث الثاني: معايير المراجعة ومراحل تنفيذها

سنتطرق في هذا المبحث إلى أنواع معايير المراجعة ومراحل تنفيذها وكيفية إعداد التقرير النهائي للمراجع.

المطلب الأول: معايير المراجعة

معايير المراجعة هي قواعد عامة يتفق عليها، ولا يجوز مخالفتها، وذلك لضمان أداء عملية المراجعة بكفاءة[1]، كما نص المجمع الأمريكي للمحامين على معايير المراجعة المتعارف عليها في ثلاثة مجموعات.

1. المعايير العامة أو الشخصية:

هي معايير تخص شخص المراجع، ومتعلقة بتأهيله، ونوعية عمله، وهي:

- **معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية[2]:**

على المراجع أن يكون في مستوى مهمته، سواء من ناحية التأهيل العلمي أو المؤهلات العلمية والكفاءة المهنية المطلوبة، لإيفاء التام، والكفء بمهمته، فحسب النصوص الجزائرية المنظمة لهذه المهنة، تشترط على الشخص الراغب في الحصول على الاعتماد كمراجع للحسابات الآتي:

- من ناحية التأهيل العلمي:

أن يكون المراجع حائزا على شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية بالنسبة لمهنة الخبير المحاسب، أو حائزا على شهادة جزائرية محافظة الحسابات بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات.

- من ناحية التأهيل العملي والكفاءة المهنية:

ويكون الشخص مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين، أو في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

في الأخير نشير إلى أن هذه الشروط قد لا تكون كافية للحكم على المراجع بالكفاءة المهنية المطلوبة، لذلك ينبغي حضوره لملتقيات دورية، ندوات، وتربصات ميدانية، يستطيع من خلالها تنمية قدراته الفكرية، العلمية، والميدانية، وتمكنه من الإيفاء من متطلبات معيار التأهيل العلمي، العملي، والكفاءة المهنية.

---

[1]- د. منصور أحمد البديوي، د. شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2]- د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

➢ **معيار الاستقلالية[1]:**

يسعى مستعملو المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المعلوماتي المحاسبي، للحصول على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في سن قرارات مستقبلية، إذ أن تحديد الاعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس مدى استقلالية المراجع، لذا ينبغي توافر النقطتين التاليتين لتحديد مدى استقلالية المراجع:

- عدم وجود مصالح مادية للمراجع:

ينبغي على المراجع أن لا يكون له مصالح مادية مع المنظمة التي يقوم بمراجعتها، وأن لا تكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع، لأن وجود ذلك قد يؤثر على استقلاليته في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية الختامية.

- وجود استقلال ذاتي:

يفترض في هذه النقطة عدم تدخل العميل، أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المراجع من تحقيق المبتغى من المراجعة.

في ظل توافر النقطتين السابقتين، يمكن أن تحدد الأبعاد الدالة على استقلال المراجع، والتي سوف نوضحها كالآتي:

- الاستقلال في إعداد برامج المراجعة:

يستطيع المراجع في ظل هذا البند تحديد برنامج المراجعة، وخطوات العمل، وحجم العمل، من خلال المفردات الواجب فحصها، وكذا الجوانب المراد مراجعتها من نظام المعلومات المحاسبية.

مما لا شك أن هذا البعد يتضمن عدم تدخل الإدارة في استبعاد، أو تحديد، أو تعديل ما تم أخذه من طرف المراجع في برنامجه.

- الاستقلال في مجال الفحص:

يعتبر المراجع مستقلا، وحرا في اختيار حجم المفردات المراد فحصها، إذ يستطيع في هذا الإطار فحص جميع البيانات، المستندات، والسجلات، لتقرير صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن هذا النظام المولد لها.

[1]- د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 40-42.

- الاستقلالية في إعداد التقرير:

يجب على المراجع أن يكون مستقلا في كتابة تقريره الموضح لعملية الفحص، والتحقيق من عناصر نظام المعلومات المحاسبية، من إظهار فيه كافة الحقائق التي نم اكتشافها، وإعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية الختامية، دون تدخل الغير.

➢ **معيار العناية المهنية[1]:**

العناية المهنية تعني أن أي شخص يقوم بعرض خدماته للآخرين عليه أن يكون مؤهلا، ومملك المتطلبات المهنية، أي أن لديه من المهارات مثل ما هو مطلوب من المهن الأخرى كالمهندس وما شابه ذلك، فهذا المعيار يطلب من المراجع انجاز عمله بعناية عند القيام بإجراءات المراجعة، وعند تحضير التقرير، حيث تطلب العناية المهنية دراسة انتقادية لجميع المستويات العمل المنجز من قبل المساعدون الذين قاموا بعمل المراجعة.

2. معايير العمل الميدانى:

وهي التي تخص العمل الميداني، أي المعايير المطبقة والمعتمدة ميدانيا في تطبيق المراجعة، وفي هذا الإطار نجد أربعة معايير وهي;

➢ **معيار قاعدة التخطيط السليم للعمل، والإشراف الملائم على المساعدين[2]:**

تنطوي عملية المراجعة على انجاز مهام معينة في توقيت معين، وبواسطة أشخاص معينين، وهو ما يتطلب التخطيط السليم لها، ولذلك بحب تخطيط العمل بدرجة كافية، ويجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم، وتحديد الوقت اللازم لذلك، ويتطلب تحقيق هذا المعيار انجاز ما يلي:

- اكتشاف بيئة المراجعة ووضع خطة العمل.
- تخصيص المساعدين على مهام الفحص.
- الإشراف العام على المساعدين وتقييم أدائهم.

➢ **معيار دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية[3]:**

إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا بجدد فقط طبيعة أدلة المراجعة، وإنما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة، والوقت المناسب للقيام بإجراءات المراجعة، والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة كافية أكثر من غيرها، واستمرار المراجع في فحص نظام الرقابة الداخلية ضروري ليتمكن من الإلمام بالإجراءات والأساليب المستخدمة،

[1]- د. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2006، ص30-31.
[2]- د. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص36-37.
[3]- د. خالد راغب الخطيب، د.خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، المستقبل، عمان، 1998، ص70.

وإلى المدى الذي يزيل أي شك، أو تساؤل في ذهنه عن مدى فعاليته وكفاءته، كما يمر المراجع بثلاث خطوات رئيسية وهي:

- الإلمام بنظام الموضوع: يتحقق عن طريق التابعة والملاحظة والإطلاع واستخدام قائمة الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل نجا هذا النظام.
- تحديد الكيفية التي يسير عليها النظام قد يكون هذا الأخير سليما نظريا ولكنه غير مطبق واقعيا ويمكن ذلك بتتبع العينات الإحصائية.
- تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعة والمستخدمة بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات.

➢ **معيار كفاية وملائمة أدلة الإثبات[1]:**

يقوم المراجع بالبحث عن الأدلة الكافية لتدعيم رأيه الفني المحايد حول مدى صحة المعلومات المحاسبية، والتأكد من أن كل البيانات المسجلة لها مستندات تثبت صحتها.

يمكن تقسيم أدلة الإثبات بشكل عام إلى قسمين هما:

- أدلة داخلية:

تشمل كل الدفاتر والسجلات المحاسبية، الشيكات، المستندات، أوامر الشحن، طلبات الشراء، وكل ما يتم إعداده داخل المؤسسة.

- أدلة خارجية:

تشمل على المصادقات من العملاء والموردين، الملاحظات والاستفسارات التي تجري خارج المؤسسة في البنوك، وكالات التأمين، إدارة الضرائب، وإلى غير ذلك من الأطراف الخارجية.

3. معايير إبداء الرأي (التقرير):

يعد التقرير وسيلة اتصال بين مراجع الحسابات ومستخدم القوائم المالية، بحيث يتضمن المعلومات المبلغة من المراجع إلى كافة المستخدمين، فهو ثمرة عملية المراجعة[2]، كما على المراجع أن يسترشد بالقواعد التالية عند إعداده لتقريره:

[1]- د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص52.
[2]- د. خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص131.

- **معيار استخدام البادئ المحاسبية المتعارف عليها[1]:**

يجب أن يتضمن التقرير الإشارة عما إذا كانت الحسابات والقوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- **معيار تجانس استخدام المبادئ المحاسبية:**

يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي، عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المطبقة حاليا تتميز بالثبات، إذا ما قورنت بالفترات السابقة[2]، حيث يهدف هذا المعيار إلى ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة، وتبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ، وآثارها على القوائم المالية.

- **معيار الإفصاح الكامل في القوائم المالية[3]:**

يفترض أن القوائم المالية تحتوي على كافة البيانات والإيضاحات، بحيث تفصح عن المركز المالي، ونتيجة النشاط، وبالتالي فإن مراجع الحسابات لا يعطي أي إيضاحات إضافية، إلا إذا عجزت القوائم المالية عن تقديم الإفصاح الملائم، بحيث أي معلومة مضللة تحتوي عليها القوائم المالية، سوف تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة.

- **معيار إبداء الرأي في القوائم المالية:**

يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع حول القوائم المالية كوحدة واحدة، ففي الحالات التي لا يمكن إبداء الرأي حول أمور معينة، يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك، وبحب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال طبيعة الفحص الذي قام به، ودرجة مسؤوليته عن القوائم المالية[4].

ويتخذ المراجع في مجال التعبير عن رأيه في القوائم المالية، أحد المواقف الأربعة التالية طبقا لمعايير المراجعة[5]:

- إبداء رأي دون تحفظات.

- إبداء رأي ينطوي على تحفظات.

- إبداء رأي مخالف. - الامتناع عن إبداء الرأي.

---

[1]- د. خالد راغب الخطيب، د.خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص71.
[2]- د. حسين القاضي، د. حسين دودح، مرجع سبق ذكره، ص 26.
[3]- د. محمد سمير الصبان، د. عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية- المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير -، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 79.
[4]- د. حسين القاضي، د. حسين دودح، مرجع سبق ذكره، ص 27.
[5]- د. خالد راغب الخطيب، د.خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص73.

جدول رقم(03.01): معايير المراجعة

المعايير العامة	المعايير العمل الميداني	معايير التقرير
1 . معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية 2 .معيار الاستقلالية 3 .معيار العناية المهنية	1. معيار قاعدة التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم مع المساعدين 2 .معيار قاعدة دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية 3. معيار العناية المهنية	1- معيار استخدام المبادئ المحاسبية التعارف عليها. 2- معيار تجانس استخدام المبادئ المحاسبية. 3- معيار الإفصاح الكامل في القوائم المالية. 4. معيار إبداء الرأي في القوائم

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: مراحل تنفيذ عملية المراجعة

تتم مراحل المراجعة وفق معايير العمل التي هي مرتبطة بالمهمة في حد ذاتها وبمتطلباتها المهنية، ويكون العمل منظما ومخططا ومبرمجا بطريقة عقلانية ومنهجية، وتتمثل هذه المراحل في الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة، ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية، وفي الأخير مرحلة إعداد التقرير النهائي، والتي سيتم شرحه كالتالي.

1. الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة[1]:

خلال هذه المرحلة، يقوم المراجع بالتعرف على المنشأة موضوع المراجعة، من خلال حصر مختلف مجالاتها وأنظمتها، من معرفة الحقائق التقنية، التجارية، القانونية، الضريبية، والاجتماعية حول المؤسسة التي يريد مراجعتها. إن هذه المرحلة تتضمن مجموعة من الخطوات، هي كالتالي:

- **الأعمال الأولية:**

هي خطوة يطلع المراجع من خلالها على الوثائق الخارجية للمؤثمة، مما يمح له التعرف على محيطها، ومعرفة القوانين، التنظيمات الخاصة بالقطاع، مما يمكنه من استخراج معايير مقارنة بين مؤسسات القطاع.

- **الاتصالات الأولى مع المؤسسة:**

يتعرف المراجع من خلال هذه الخطوة على مسؤولي ومسيري مختلف المصالح، ويجري حوارا معهم ومع من يشتغل مهم أثناء أداء المهمة، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، نشاطاتها ووحداتها.

- **انطلاق الأعمال:**

بعد حصول المراجع على نظرة عامة، شاملة، وكاملة حول المنشأة، وبعد قطع مختلف الخطوات، يقوم يجمع معلومات تتصف بالديمومة نبيا في ملف، وذلك لإعداد برنامج تدخله.

[1]- محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 67-69.

2. مرحلة إعداد التقرير النهائي[1]:

على المراجع في نهاية الأمر أن يصدر رأيه المدعم بالأدلة حول المعلومات المالية، و قبل الإدلاء به عليه التأكد من مدى احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من طرف المنشأة، كما عليه مراجعة أوراق عمله التي تمثل القاعدة لكتابة التقرير، للتأكد من محتواها للمرة الأخيرة، والتأكد كذلك من أن الأشغال المبرمجة قد تم انجازها كما يجب، وأن محتوى أوراق العمل هذه كافي لتبرير الرأي النهائي للمراجع ولم يبقى للمتدخل في نهاية هذه المرحلة إلا أن يختم ويدلي بهذا الرأي.

[1]- محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 81-82.

المطلب الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية:

إن تقييم نظام الرقابة الداخلية يعد الخطوة الثانية في عملية المراجعة، وذلك لتحديد حجم الاختبارات، كما تعتبر عملية فحص الحسابات والقوائم المالية الخطوة الثالثة، والتي يتم تطبيقها على حجم العينة.

1. تقييم نظام الرقابة الداخلية:

إن نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة ضمانات تساهم في التحكم في المؤسسة، وعليه، لابد من تقييم كل طرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها، قصد الوقوف على أثرها على الحسابات والقوائم المالية ، وما يهم المراجع، م دراسة وتحديد مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية كأساس لتحديد مدى الاختبارات والفحوص التي متكون مجالا للمراجعة[1].

فلا بد للمراجع أن يتلقى أجوبة على الأسئلة الرئيسية التالية[2]:

- ما هي الإجراءات المعمول بها ؟
- هل تلك الإجراءات مطبقة فعلا؟
- هل الإجراءات كافية لخلق رقابة داخلية فعالة؟

2. فحص الحسابات والقوائم المالية:

في حالة جودة الرقابة الداخلية، يكون هذا دليلا مبدئيا على صحة الحسابات، لكنه غير كاف، ولا بد من مراجعة مباشر للحسابات والقوائم المالية، وإلا فكيف يمكن المصادقة عليها دون فحصها فحصا فعليا ؟ حيث تنجز مرحلة الفحص في خطوتان كتالي[3]:

- **تحديد آثار تقييم المراقبة الداخلية:**

إن التقييم النهائي لنظام المراقبة الداخلية يؤدي إلى تسهل أو تعقيد المهمة، أي يؤدي إلى توسيع أو تضييق برامج التدخل النموذجية المسطرة، فالنظام الجيد يعفي المراجع من المراقبة المباشر؛ لشمولية وحقيقة التسجيلات، كما أن النظام المليء بالعيوب، قد يؤدي به إلى استحالة القيام بفحص الحسابات، وإعطاء رأيه حولها.

[1]- محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 70.
[2]- د. فتحي رزق السوافيري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 37.
[3]- محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 76-78.

➢ **اختبارات السريانية والتطابق:**

يسمح هذا النوع من الاختبارات للمراجع التحقق أولا من نجانس وتطابق (أو عدمه) المعلومات المحاسبية، والمعلومات في الميدان، حيث يرغب في اكتشاف فيما إذا كان هناك انحراف، كما تتم هذه العملية بالطرق التالية:

- تتم اختبارات التطابق عن طريق:

- الإطلاع على المعلومات المحاسبية مثل: فحص للقيود.

- الإطلاع كذلك على المعلومات خارج المحاسبة مثل: العقود ومحاضر الاجتماعات.

- القيام بمقارنات عن طريق عمليات حسابية مثل: نفقات المستخدمين، النفقات المالية...الخ.

فكال هذه الفحوص تدخل في إطار المراجعة التحليلية.

- أما اختبارات السريانية للتسجيلات والأرصدة، فتتم هي الأخرى الاعتماد على مصادر محلفة نلم مها:

- الرجوع إلى الوثائق الداخلية: الفواتير، سندات الاستلام ...الخ.

- إرسال طلبات المصادقة للمتعاملين مع المؤسسة، قصد تأكيد أو نفي العمليات المسجلة في دفاتر المؤسسة والتي تمت معهم، مثل الزبائن، الموردين والبنوك.

- إرسال طلبات المصادقة لأطرف أخرى، طلبا لمعلومات حول المؤسسة التي يراجعها، مثل المحامين فيما يخص النزاعات المحتمل أن تكون مع الغير.

- المشاهدة الميدانية باستعمال عملية العد، مثل مراقبة الصندوق فجائيا بجرده.

فكلما كانت الوثائق آتية من مصادر خارجية كلما كانت قوية في مثل هذه الاختبارات، إلا أن تقييم نظام المراقبة الداخلية قد يعطي للوثائق الداخلية درجة من ثقة ومصداقية معتبرة يعتمد عليها المراجع لتحديد طبيعة وحجم الاختبارات التي ينبغي أن تجرى على الحسابات.

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تحديد المعالم النظرية للمراجعة، بإبراز عمومياتها، وخصائصها، والمعايير العامة التي يسترشد بها المراجع، والتي هي كفيلة بضبط الممارسة الميدانية للمراجعين، كما تطرقنا إلى مراحل تنفيذ عملية المراجعة.

فالمراجعة هي عبارة عن عملية فحص منظمة للمعلومات والبيانات المالية بواسطة شخص مؤهل، فني، ومستقل، وإيصال نتيجة هذا الفحص والتحقيق إلى مستخدم المعلومات، في شكل تقرير، والذي يمثل لب عملية المراجعة، وحتى تصل هذه العملية للهدف الذي تصبو إليه بشكل متكامل وكفاءة عالية، كان لزاما أن تعتمد على معايير الكفيلة بضبط الممارسة الميدانية، فضلا عن الاستقلالية والكفاءة التي يتمتع بها مزاول هذه المهنة، وإتباعه للمراحل اللازمة أثناء تنفيذه لعملية المراجعة.

الفصـــل الثانـي

الاستثمار وعلاقته بالسياسة المالية

مقدمة:

على المسير المالي أن يوازن بين هدفين أساسين وهما هدف السيولة وهدف الربحية. وأن احتفاظ المؤسسة بسيولة كافية لمواجهة التزامات المؤسسة يؤدي إلى تدينة المخاطر التي تعترض المؤسسة مساهميها. من جهة ثانية ينبغي على السير المالي القيام بكل ما في وسعه لتحقيق أرباح لتنمية إيرادات المساهمين في المؤسسة وذلك عن طريق المراجعة الحسابية.

أصبحت المراجعة المحاسبية من أولى اهتمامات المسيرين من أجل ضمان استمرارية نشاط المنظمة، بتفادي المخاطر المحيطة بها، إضافة إلى التقليل من أشكال الأخطاء والغش، والتي لها تأثير على نتيجة المنظمة، كما تعد قدرة المنشآت على تقديم عوائد للمساهمين كتحدي لها بضمان تحقيقها للأرباح، ويكون ذلك بتحقيق مردودية مالية فعالة.

المبحث الأول: التوازن المالي

المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي

إن مبدأ التوازن المالي يذهب بالملاحظة العملية على عناصر أصول تتميز بدرجة سيولتها، وعناصر الخصوم بدرجة استحقاقها.

إن التوازن المالي يفرض كمبدأ مالي تأمين توازنات ماليات[1]:

1- التوازن على مستوى الإحصائي بين درجة السيولة للاستخدامات الدولية (الأصلية) ودرجة الاستحقاق للموارد الدولية (الخصوم).

2- التوازن على المستوى الديناميكي بين سرعة تحويل الأصول إلى نقدية، وسرعة تسديد الديون، والتي تعرف على أنها كتلة الأموال الدورية والمساوية لكتلة الديون القصيرة الأجل.

إن قاعدة التوازن المالي هي عبارة عن شرط أساسي: لكن غير كافي لإظهار قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها (Solvabilité).

وتحدد الحالة المالية من خلال قدرتها على الحفاظ على درجة سيولة كافية لتأمين التمويل الدائم لاحتياجاتها. فالتوازن المالي للمؤسسة ينتج عن تعارض سيولة الأصول واستحقاقات المديونية.

وبشكل عام تمكن دراسة وتحليل التوازن المالي للمؤسسة الإيجابية عن الأسئلة التالية:

- هل المؤسسة قادرة على المواجهة المستمرة لمتعاهدات النفقات؟

- ما هي قدرة المؤسسة على مواجهة تغيرات الإنتاج أو التسويق في المدى القصير أو الطويل؟

- وذلك باستعمال مفاهيم الخطر والتأكد في تقييم التوازن المالي.

- ما هي طبيعة الموارد وحجمها التي تستعملها المؤسسة لتغطية حاجياتها المالية؟ هل هي ثابتة كافية بالمقارنة مع درجة سيولة الاستعمالات؟

- إن إشكالية التوازن المالي ترتبط في علاقة الحيزين بعضها البعض، التوازن المالي يكمن في استعمال هذا الترابط.

[1] - د.زيادة رمضان، أساليب استخدام التحليل المالي مع التطبيق، مركز البحوث المنظمة العربية، ص 20.

خلال تحليلنا للكتل داخل الميزانية للمؤسسة، تحققنا أن الموارد المالية والاستعمالات ليست موضوعة في البنية المالية حسب أي نظام يخضع تصنيف وترتيب وهيكلة الموارد والاستعلامات المالية على مقياس الاستحقاق والسيولة. لاحظنا أن العامل المشترك بين الاستعلامات والموارد هو مفهوم الديمومة نستطيع أن نلاحظ أن المفاهيم التالية: سيولة الاستعلامات استحقاق الموارد. ديمومتها تحدد في آن واحد مفهوم التوازن المالي في المؤسسة.

- إن لكل كتلة مميزة: مضمون، وظيفة ومفهوم. ولا يمكن عزل مفهوم كتلة عن باقي الكتل الأخرى، غن ارتباط مفاهيم الكتل كلها يعتبر أساس مفهوم النظام المالي للمؤسسة وينتج هذا الأخير عن حركتين:

1- حركة تسلسلية للكتل داخل الحيز الأيمن من جهة والحيز الأيسر من جهة أخرى.

2- حركة تطابقية بين الكتل الموارد والاستعلامات داخل الحيز العالي من جهة، والحيز الأسفل من جهة أخرى.

أهداف التوازن المالي[1]:

لقد علمنا أن التوازن المالي يعني الموازنة بين الموارد المالية الدائمة واستعمالات الحيز العالي للميزانية ودورة المالي يرمي عادة إلى تحقيق عدة أهداف منها:

1- معرفة قدرة المؤسسة على مواجهة نفقاتها الاستغلالية والاستثمارية بصفة دائمة. أي معرفة التسديد والذي له أهمية بالغة في الإجراءات القانونية والقضائية.
2- عدم التيقن: على المسير أن يتحكم في مسائل عدم التيقن وذلك بتحكم المؤسسة في كل أخطار الإنتاج أو التسويق أو الاختلالات المالية (التحصيلات).
3- معرفة نوعية الموارد التي تمنحها المؤسسة لاحتياجاتها أو استعمالاتها ومصادرها: خاصة، أجنبية. وديمومتها: دائمة، دورية ...الخ ومدى تناسب مدة الموارد سيولة الاستعمالات التي تمولها[2].

الشكل رقم (01.02): يبين أهداف التوازن المالي

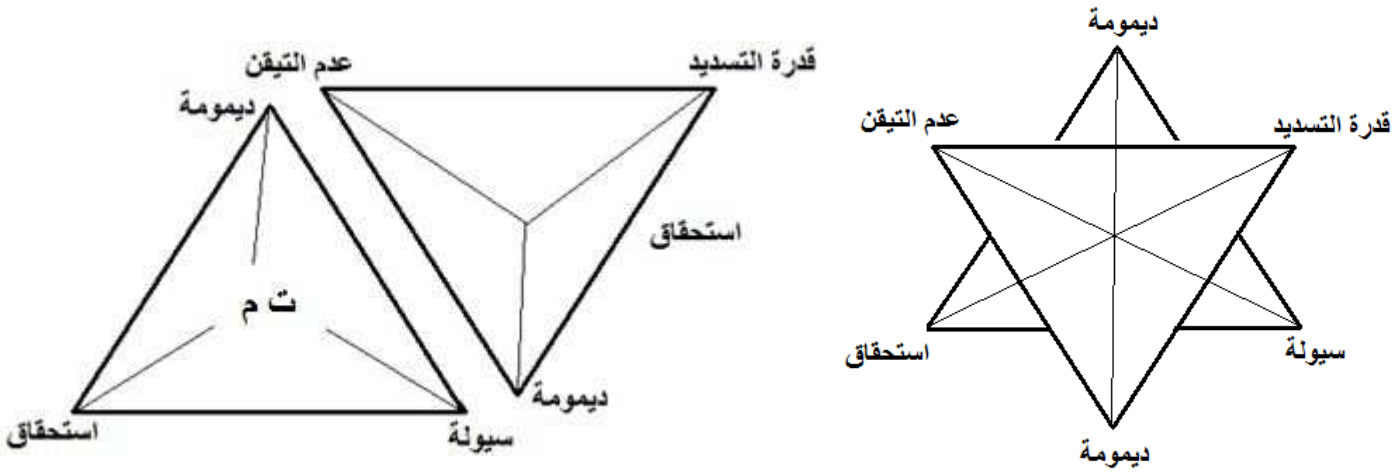

Source : Vizavona patrice , Analyse Financier M P, analyse prévisionnelle, 9éme édition, Brtied, 2001, p 321

[1] - Vizavona patrice , Analyse Financier M P, analyse prévisionnelle, 9éme édition, Brtied, 2001, p 319 .
[2] - Opcit.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

❖ **رأس المال العامل**

- **رأس المال العامل (الصافي أو الدائم)[1]:**

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل. وهناك من يطلق عليه هامش أمن المؤسسة ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة بموقف حركة بعض المحزونات أو تصر تحصيل بعض الحقوق فنتحول إلى أصول ثابتة فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها. وبالتالي تكون قد أجرت ملائمة بين سيولة الأصول استحقاقية الخصوم. إن احتياط المؤسسة برأس المال العامل لا يخلوا من تكلفة فالأموال الدائمة مرتفعة التكلفة فإذا كانت هذه الأموال أموالا خاصة فإن أصحابها من المساهمين ينتظرون مقابلا عن توظيف أموالهم ويتمثل في الربح، وإذا كانت قروضا طويلة الأجل، فأصحابها ينتظرون مقابل ذلك فائدة. وإن لجوء المؤسسة إلى الأموال الدائمة يكون في العادة الاقتناء استثمارات منتجة وليس لمقابلة أصول جامدة وعليه فيجب على المؤسسة الاحتفاظ بأدنى رأس المال العامل الذي يوفق بين عامل التكلفة وعامل الخطر.

الشكل رقم (02.02): يوضح كيفية حساب رأس المال العامل الصافي أو الدائم

<table>
<tr><td colspan="2">الوضعية الأولى</td><td></td><td colspan="2">الوضعية الثانية</td></tr>
<tr><td>الأصول الثابتة</td><td>الأموال الدائمة</td><td rowspan="3"></td><td>الأصول الثابتة</td><td>الأموال الدائمة</td></tr>
<tr><td>الأصول المتداولة</td><td rowspan="2"></td><td rowspan="2">الديون ق الأجل</td></tr>
<tr><td>الديون ق الأجل</td><td>الأصول المتداولة</td></tr>
</table>

المصدر: من إعداد طالب

[1] - د. ناصر عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، دار الفكر للطباعة والنشر، 200، ص 34.

في وضعية ثانية قد تتغاضى بعض المؤسسات عن الاحتياط برأس مال عامل سعيا وراء التوظيف الكامل لمواردها المالية. سواء في شكل أموال أو في شكل قروض قصيرة الأجل وبالتالي تكون المؤسسة في هذه الوضعية قد غطت أصول ثابتة بليون قصيرة الأجل وهنا يمكن الخطر في أن الأصول الثابتة أمد تحولها إلى سيولة طويلة. بينما تستحق هذه الديون في أمد قصير. وقد تعجز المؤسسة عن تسديد المستحقات فتصبح في عسر مالي رغم أن استثماراتها قد تكون ضخمة.

وهناك من يستخدم مؤشر رأس المال العامل كدليل للاحتياط لبعض الطوارئ في الأجل القصير وبالتالي يشغل في كون المؤسسة قد خصصت أصولا متداولة إضافية ضمانا للتغطية الكلية للديون قصيرة الأجل. فإذا أعجزت بعض المحزونات أو بعض الحقوق في التحول إلى سيولة مقارنة بما يقابلها من ديون قصيرة الأجل تكون هذه الإضافة من الأصول المتداولة كافية لاستدراك العجز في السيولة.

ويحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين[1]:

- **<u>في الأجل الطويل:</u>**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

- **<u>في الأجل القصير:</u>**

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

حتى وإن كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان ومن العوامل التي تغير في حجمه تذكر.

- زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل } بالزيادة
- التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية

- اقتناء أصول إنتاجية جديدة
- تسديد القروض طويلة الأجل } بالنقصان
- نقصان قيمة الأموال الخاصة

[1]- د. ناصر عبد العال حماد، نفس المرجع، ص 38.

احتياطات رأس **المال** العامل[1]:

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد الدورة الاستغلال بينما الأصول المتداولة التي لم نتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال. فتحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال على أن تكون هنا ملائمة.

احتياجات الدورة					
أوراق قبض	زبائن	سندات توظيف	منتجات تامة	موارد أولية	
احتياجات رأس المال العامل					
	أوراق الدفع	ديون الاستغلال	ديون شركاء	موردون	ديون مخزونات
	موارد الدورة				

المصدر: من إعداد الطالب

في احتياجات الدورة استقينا القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة. وفي موارد الدورة استقينا الملفات المصرفية وكل النيون قصيرة الأجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد وبالتالي لم تصبح موردا ماليا قابلا للاستخدام. في التحليل المالي عندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبا يعاب على المسرين أن هناك موارد مالية متاحة قابضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة كسندات توظيف إضافية تدر أموالا على المؤسسة مثلا، أو زبائن إضافيين لزيادة كسب ثقة الزبائن... الخ. وإذا كانت قيمة احتياجات رأس المال موجبة، فيعاب على المسيرين أنهم لم يبحثوا على موارد مالية مادام ضمان التسديد موجودا والمتمثل في كبر بعض المحزونات أو بعض الحقوق. خاصة وأن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم

[1]- د. ناصر عبد العال حماد، نفس المرجع، ص 40.

التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة حركية وسرعة نشاط دورة الاستغلال. وبالتالي كما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد تحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية[1]:

احتياجات رأس المال العامل = [الأصول المتداولة - القيم الجاهزة]

ـــ [الديون قصيرة الأجل ـــ السلفات المصرفية]

أنواع رأس المال العامل:

لقد اخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة واستعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي. فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحلل المفهوم. فسمى رأس المال العامل رأس المال العامل الدائم أو الصافي أما بقية رؤوس الأموال فأخذت السميات التالية:

1- رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة من دون الاستعانة بالجزئي المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثل في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

2- رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في أجمالي الديون وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم الملبي لها بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال. وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المائحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملاذا لها في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل وملجأ لكبارك العجز في الخزينة يكتب على الشكل التالي:

رأس المال العامل أجنبي = مجموع الديون

[1] - هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص62.

3- رأس المال العامل الإجمالي:

يسمى بحجم النشاط الاستغلالي وأن اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة من مخزونات (قيم الاستغلال) وحقوق (قيم قابلة للتحقيق وجاهزة) وتسمى أيضا بالقسم الدورات أو المتحولة على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات وما يتبعها ويظهر مدلول المقارنة أكثر في المؤسسات التجارية ويكتب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

❖ **الخزينة[1]:**

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير المهولة ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية. فزيادة قيمة الخزينة تزيد صن المقدرة المؤسسة على شديد المستحقات بسرعة ويتبدد معها ثكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائينها.

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل من المهولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال وأن تسرع السيرين في الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء، يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، فالمؤسسات في السوق نتنافس على كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات الدفع، بينما نقصان قيمة الخزينة معدمة أو ما دون المطر معناه أن المؤسسة فضلت توظيف المهولة في دورة الاستغلال بدل استبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية لكنها ضحت بالاحتياط للوفاء بالديون المستحقة. وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية.

في التحليل المالي كلما كانت الخزينة نقترب من الصفر بقيمة موجبة واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقد كان مفضلا حيث توفق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها. تصب الخزينة بإحدى العالقتين التاليتين:

الخزينة = القيم الجاهزة ـــ السلفات المصرفية

[1]- د. ناصر عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الخزينة = راس المال العامل ـــ احتياجات رأس المال العامل

يعتبر تسيير الخزينة من المهام الأساسية للمسير المالي. فهي تمثل أساس التوفيق بين الربحية والسهولة فارتفاع رصيد الخزينة يمثل القوة المالية للمؤسسة لكن التمادي في ذلك يؤدي إلى التوفيق التدريجي لتلك القوة المالية للمؤسسة لكن التمادي في ذلك يؤدي بها إلى فقدان فرص تحقيق الربح فالمسير أمام وضعيتين، الأولى: أن زيادة السيولة تسهل تسديد المستحقات بسرعة تحقيق الوقر من المشتريات بالاستفادة من الخصم النقدي عن د شراء كميات كبيرة بدفع فوري آو مواجهة الوضعيات الطارئة غير المتوقعة والتي تتطلب دفعا نقديا بالإضافة إلى تدعيم السمعة الائتمانية للمؤسسة، لكنها تؤدي إلى تجميد سيولة عوض توظيفها للحصول على أرباح مستقبلية. والثانية: أن وجيه السيولة إلى الاستخدامات يرفع من مستوى الربح المستقبلي وقد يصل إلى حد ضياع السيولة الآتية فيتسبب في ضياع فرمن أمام المؤسسة كالخصومات النقدية من الموردين..الخ.

موازنة الخزينة[1]:

تهدف موازنة الخزينة إلى توفير سيولة كافية لتغطية التزامات قصيرة الأجل. وكذلك الالتزامات طويلة الأجل التي تتق المداد خلال فترة الموازنة. لنلك تستخدم موازنة الخزينة لتحديد توقيت ومبلغ الاقتراض قصيرة اللازم للمحافظة على السيولة داخل المؤسسة كما تستخدم أيضا توقيت توافر المهولة الزائدة عن الحاجة حتى تمكن المسير المالي في المؤسسة من وضع برنامج يضمن استثمار هذه السيولة بأعلى جدوى. تصنف في موازنة الخزينة المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن موضوع نشاط المؤسسة والتي تسمى بالتدفقات الأساسية (تدفقات الاستغلال) عن تلك التدفقات المتأتية من نشاطات إضافية (خارج الاستغلال) والتي تسمى بالتدفقات الثانية، المقبوضات والمدفوعات الأساسية تمثل الإيرادات المتأتية من المبيعات في أغلب المؤسسات والشركات المصدر الرئيسي للمقبوضات عن البيع الفوري. وعند البيع الأجل تتحول

[1]- د. ناصر عبد العال حماد، نفس المرجع، ص 61.

حسابات الزبائن وأوراق القبض تدريجيا إلى سيولة* ويجب على السير المالي آن يأخذ الفترة الممنوحة للزبائن للتحصيل في الحساب عند إعادة موازنة الخزينة والاستفادة من التجارب السابقة في التحصيل لإعداد حسابات الخصم التقدي المسموح به عند تسبيق الدفع والمردودات من المبيعات والديون المعدومة المحتملة.

❖ **التمويل الذاتي والتدفق النقدي:**

1- التمويل الذاتي[1]:

يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية ويعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة مالية في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها كما تعتبر كمعيار شحب عليه الأطراف الخارجية عند التعامل ماليا مع المؤسسة. ويكفي أن نذكر هنا أن البنوك تشترط في الكثير من الأحيان على المؤسسات التي ترغب في الحصول على قروض أن لا يقل التمويل الذاتي للمشروع الاستثمار فيه عن نسبة معينة.

ويتكون التمويل الذاتي من الأرباح غير الموزعة والاهتلاكات السنوية للأصول ومؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل. فالأرباح غير الموزعة على المساهمين أصبح للمسيرين حرية التصرف فيها والاهتلاكات المنوية تش ما نصص من قيم مالية لتجديد الأصول الإنتاجية وهي تختلف عن باقي الأعباء التي طرقت للوصول إلى النتيجة في كونها خروجا غير حقيقي وإنما تخصيصا داخليا. أما مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل خلال فترة انتظار تحقق هذه المصاريف تستطيع المؤسسة توظيف هذه المؤونة كمورد مالي طويل الأجل فبالإضافة إلى استخدام التمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية يعتبر أيضا التمويل الذاتي ملائما للمؤسسة عند عدم الكفاية رأس المال العامل، يحسب التمويل الذاتي بإحدى العلاقتين.

إجمالي التمويل الذاتي = التتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.

صافي التمويل الذاتي = النتيجة عند موزعة + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.

[1] - رشاد عصار، الإدارة والتحليل المال، إدارة البركة للنشر والتوزيع، 2001، ص 31.

2- التدفق النقدي[1]:

هناك بين المؤسسات من تفضل التدفق النقدي على التمويل الذاتي ويعتبر الإلهام بالتدفق النقدي في المؤسسة أمرا ضروريا لأن اتخاذ قرار الاتفاق المستقبلي يقوم على أساس التدفقات التندية وليس على أساس الربح المحاسبي عند الرغبة في توسيع الأصول الإنتاجية أو زيادة نشاط المؤسسة فالنفقات والإيرادات تحدد بالقيم التي حصلت أو دفعت فعلا مع ربط هذه القيم بالفترة التي يتم فيها التحصيل أو المداد، ولا تحدد الإيرادات أو النفقات هنا بالمفهوم المحاسبي ويتبع مبدأ الاستحقاق أو الشديد. فكل إيراد أو كل نفقة مرتبطة باكرة التي تستحق أو تخصم فيها. فقد يسجل إيراد أو نفقة ضمن السجلات المحاسبية دون أن يرافق ذلك تدفق نقدي أو خارج فعلي مثال نلك أوراق القبض أو أوراق الوقع، وحسابات الزبائن وحسابات الموردين. وكل الذمم الآجلة والمصروفات المستحقة.

يفضل استخدام التدفقات النقدية على التقييم باستخدام الإيرادات أو النفقات بالمفهوم المحاسبي للأسباب التالية:

- في حساب الإيرادات والنفقات بالمفهوم المحاسبي نتجاهل القيمة الزمنية للنقود، وأن قيمة الدينار الذي يدفع في الوقت الراهن لا تساوي قيمة دينار يدفع بعد 6 أشهر، وبالتالي فاستثمار مليون دينار في الوقت الحالي لا يساوي مليون دينار بعد نصف سنة. وإذا قبلنا بتساوي المبلغين فإن فرص الاستثمار البديلة في هذه المدة منعدمة. فلو افترضنا أن شخصا أو مؤسسة اقترض من البنك مليون د ج خلال 6 أشهر فبهذا التصرف يكون قد حرم البنك من إمكانية تحقيق عائد لهذه الفترة. ولهذا فالبنك عند الإقراض يحتسب فائدة تعويضا عن العائد الذي يحققه لو استثمر المبلغ في أوجه أخرى. فالمحاسب في المؤسسة يسجل الإيرادات والنفقات في الفترة التي تستحق عنها القيم دون اعتبار تاريخ تحصيلها.
- يتطلب المشروع تحديد الإيرادات والنفقات التفاضلية (أو الإضافية) التي تترتب على تنفيذه وليس كل ما يستخدم في المشروع ومن النفقات التفاضلية نذكر:

- **النفقات الغارقة:** وهي نفقات غير مرتبطة بالمشروع سواء أن تقد أو رفض وهي تخص الدراسات الخاصة وتعتبر من التكاليف الضائعة.
- **تكلفة الفرصة البديلة:** أو هو الاستخدام البديل أو المنفعة الممكن الحصول عليها لو استخدم هذا الأصل في مجال استثمار آخر.
- **تفرع الإيرادات:** كأن يكون إنشاء فرع جديد لمؤسسة وبعد إنشاء الفرع يتضح أن العملاء الجدد للفرع ما هم إلا تحول لعلماء المؤسسة القدامى.

[1] - رشاد عصار، نفس المرجع، ص 42.

وما يحققه الفرع من معاملات وأرباح ما هي إلا معاملات وأرباح كانت المؤسسة تحققها سابقا.

ويحسب التدفق النقدي بإحدى العلاقتين التاليتين:

إجمالي التدفق النقدي= النتيجة الإجمالية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.

صافي التدفق النقدي= النتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.

المطلب الثالث: نسب التوازن المالي

يقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد. وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة منسوبة إلى بعضها حتى تتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة[1].

أنواع النسب المالية

عند تحليل الوضع المالي يمكن استخدام عدد ضخم من المعايير والنسب المالية المختلفة نظرا لاختلاف المؤسسات باختلاف فروع نشاطها وأحجامها وانتماءاتها القانونية. حيث يؤدي إلى التفاوت في أهمية نفس النسب من المؤسسة لأخرى وباختلاف الأسباب المنطقية التي تستدعي نوعا معينا من النسب عند تحليل رقم معين. ويضاف إلى ذلك أن أنواع البيانات والمعلومات المتاحة تحد أحيانا من طبيعة التحليل. ونظرا لأن نتيجة كل تحليل تستخدم لأغراض متنوعة بواسطة مجموعات مختلفة من الإداريين داخل المؤسسة. وبالرغم من تنوع وتعدد مداخل التحليل المالي إلا أنه من الممكن تصنيف النسب المالية إلى خمس مجموعات رئيسية هي[2]:

أولا: نسب التمويل.

ثانيا: نسب السيولة.

[1]- هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2]- هيثم محمد الزغبي، نفس المرجع، ص118.

ثالثا: نسب النشاط.

رابعا: نسب الربحية.

خامسا: نسب الاستغلال.

وتشمل كل مجموعة من المجموعات السابقة على عدد كبير من العلاقات المحتملة ستكتفي بأهم النسب والأكثر استعمالا وشيوعا في تحليل المراكز المالية.

أولا: نسب التمويل[1]:

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

1. **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة. فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل أو ما يسمى بهامش الأمان. فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100%. فإن رأس المال العامل يكون سالبا. فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الخصوم وتكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي:

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية) 100%.

2. **نسبة التمويل الخاص**: وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة أ قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة ويبين النسبة المالية التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الإحدى من رأس المال العامل كهامش للأمن وتكتب هذه النسبة كما يلي:

نسب التمويل الخاص = (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة) 100%.

3. **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها. إذن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير

[1] هيثم محمد الزغبي، نفس المرجع، ص120.

مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية. فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون. أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون. ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية. إلا بتقديم ضمانات وقد تكون هذه الضمانات مرهقة. وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة/ مجموع الديون) 100%.

4. نسبة التمويل الخارجي: وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية. وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة وهي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون. فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات. وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي = (مجموع الديون/ مجموع الأصول) 100.%

ثانيا: نسب السيولة:

الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم. ويمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر ليها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحول إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة ثرائها. كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لقياس قدرة الإدارة في تمويل فعاليتها الجارية من خلال وقوفها على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة أو معرفة مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة. وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية. إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذ لم تواجه ديونها الفورية حتى وإذا كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل. ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي[1]:

[1] هيثم محمد الزغبي، نفس المرجع، ص124.

1. **نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المحزونات) والسريعة التحول إلى سيولة (كالقيم القابلة للتحقيق) والسائلة (القيم الجاهزة) الديون قصيرة الأجل. فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة. إذا زادت هذه النسبة عن 100% كان رأس المال العامل للمؤسسة موجبا وما يقال عن سلبيات ضخامة رأس المال العامل يطبق على هذه النسبة وتكتب النسبة كما يلي:

نسبة السيولة العامة: (الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل) 100%.

2. **نسبة السيولة المختصرة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران فالحقوق المتمثلة في القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) والقيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسدد الديون المستحقة من قيم الاستغلال (المحزونات) وتصاغ هذه النسبة كما يلي:

نسبة الميولة المختصرة: [(القبم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة)/ الخصوم المتداولة] 100%.

3. **نسبة السيولة الجاهزة (الحالية):** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط. من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المحزونات إلى سيولة جاهزة. كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق. تكتب نسبة السيولة الجاهزة كما يلي:

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة/ الخصوم المتداولة) 100%.

ثالثا: نسبة النشاط

تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة[1].

[1] هيثم محمد الزغبي، نفس المرجع، ص127.

1. **نسب دوران المخزون:** من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطئ حركة المحزونات. حيث أن الاستثمار في المخزون لا يحقق ربحا طيلة مدة التخزين. لذلك يسمى بالاستثمار الجامد. وكلما طالت مدة التخزين. تحملنا المؤسسة أعباء أكثر لذلك تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران. ويجب أن تأخذ في الحسبان أن ارتفاع معدل دوران المحزونات قد لا يكون دليلا على المقدرة والكفاءة وتختلف طبيعة دوران المخزون حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة تجاريا كان أم تحويليا.

- **في المؤسسة التجارية:**

$$\text{مدة دوران البضائع} = \frac{\text{متوسط المخزون من البضائع}}{\text{المشتريات السنوية من البضائع}} \times 360 \text{ يوم}$$

وتمثل المدة المتوسطة التي تمكنها شحنة البضائع داخل المخزون أو هي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع.

$$\text{عدد دورات البضائع} = \frac{\text{المشتريات السنوية من البضائع}}{\text{متوسط المخزون من البضائع}}$$

يمثل العدد المتوسط للطلبيات السنوية من البضائع.

- **في المؤسسة التحويلية:**

أ- دوران مخزون المواد واللوازم:

$$\text{مدة دوران المواد واللوازم} = \frac{\text{البضائع المشتريات السنوية من المواد واللوازم}}{\text{متوسط المخزون من المواد واللوازم}} \times 360 \text{ يوم}$$

تمثل المدة المتوسطة التي يملكها مخزون المواد واللوازم وهي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الدخول إلى المخزن عن تاريخ الدخول إلى ورشة التحويل.

$$\text{عدد دورات مخزون المواد واللوازم سنويا} = \frac{\text{المشتريات السنوية من المواد واللوازم}}{\text{متوسط المخزون من المواد واللوازم}}$$

يمثل العدد المتوسط للطلبيات من المواد واللوازم التي تدخل المخزن.

ب- دوران مخزون المنتجات التامة:

$$\text{مدة دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{متوسط مخزون المنتجات التامة}}{\text{التكلفة السنوية للوحدات المنتجة}} \times 360 \text{ يوم}$$

تمثل المدة المتوسطة التي تمكنها المنتجات التامة في المخزن وهي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الخروج من ورشة الإنتاج وتاريخ التصريف.

$$\text{عدد دورات المنتجات التامة} = \frac{\text{التكلفة السنوية للوحدات المنتجة}}{\text{متوسط مخزون المنتجات التامة}}$$

يمثل العدد المتوسط لعمليات التصريف.

2. نسب دوران الزبائن:

$$\text{أ- مدة التحصيل من الزبائن} = \frac{\text{(الزبائن + أوراق القبض)}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \times 360 \text{ يوم}$$

تمثل المدة المتوسطة للبيع بالأجل أو متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض

$$\text{ب- عدد التحصيلات من الزبائن} = \frac{\text{رقم الأعمال السنوي}}{\text{(الزبائن + أوراق القبض)}}$$

يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات

3.نسب دوران الموردين:

$$\text{أ- مدة التسديد للموردين} = \frac{\text{(الموردين + أوراق الدفع)}}{\text{المشتريات السنوية}} \times 360 \text{ يوم}$$

تمثل المدة المتوسطة للشراء بالأجل أو المدة المتوسطة التي تمكنها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين.

$$\text{ب- عدد دورات الموردين} = \frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{(الموردين + أوراق الدفع)}}$$

يمثل العدد المتوسط لعمليات الثراء التي تقوم بها المؤسسة.

رابعا: نسب الربحية

تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة ونسبة الربحية تمثل المردودية المثالية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة. وقياس للآثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة. وهي مقارنة للنتيجة بما استخدم لتحقيقها. وتدرج بعض النسب[1]:

1- **نسبة ربحية الأصول:** تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية. فالعبرة ليس في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردوية هذه الأصول: تكتب نسبة ربحية الأصول كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

2- **نسبة ربحية الأموال الخاصة:** تمثل النسبة مردودية الخاصة. أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين من نتيجة صافية. وتمثل أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظهم حقوق المساهمين (الملاك) وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجانبيه أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات. وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

3- **نسبة ربحية النشاط:** تشل النسبة مردودية رقم الأعمال أو ما تقدمه الوحدة النقدية ربح. فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية. قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبخر معها الإرباح. وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية وتكتب هذه النسبة كما يلي:

[1] هيثم محمد الزغبي، نفس المرجع، ص131.

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوية}} \times 100$$

خامسا: نسب الاستغلال

تتعدد النسب التي تؤخذ من جدول حسابات النتائج الاستغلال. ويتم الاعتماد على الوحدات دون الأخرى حسب الغاية المراد إليها من التحليل ومن هذه النسب نكتفي بذكر نسبتين[1]:

1- نسبة مصاريف المستخدمين:

تعتبر منه النسبة أكثر استخداما باعتبار أن من المشاكل التي نتعرض لها المؤسسات الاقتصادية هي تضخم أجور اليد العاملة ووصولها في كثير من الأحيان إلى امتصاص كل فائض في المؤسسة. ويصعب على هذه المؤسسات التخلص من الفائض من اليد العاملة بسبب الضغوط السياسية أو النقابية. وخاصة في المؤسسات التي دخلت إلى الاستقلالية المالية أو إلى الخوصصة حديثا. حيث أصبح يراعي الجانب الاقتصادي والمالي لتشاط هذه المؤسسات من دون الجانب الاجتماعي. فتنسب مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة.

$$\text{نسبة مصاريف المستخدمين} = \frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$$

وإذا كان عبئ مصاريف المستخدمين كبيرا حيث يلتهم كل القيمة المضافة فتنسب مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال

$$= \frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{رقم الأعمال}}$$

2- نسبة المصاريف المالية:

تشكل الديون المالية عبء على المؤسسات يصعب التخلص منه بفعل السياسات المالية الخاطئة الماضية. وتشكل خدمات الديون حاجزا يبتلع كل إضافة. ويعيق توسع هذه المؤسسات. خاصة إذا خولت القوانين للدائنين مراقبة نشاطات المؤسسات المدينة إذا

[1]- هيثم محمد الزغبي، نفس المرجع، ص135.

كانت مشبعة بالديون. فتقل حرية المبادرة للمسيرين وتصعب المناورة الاستغلال الفرص المتاحة من الانتعاش المحتملة في السوق فتنسب المصاريف المالية إلى إجمالي الأعباء.

$$\frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{إجمالي الأعباء}} = \text{أو} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

حدود طريقة النسب المالية:

تتسم النسب المالية بالفعالية في تحليل المركز المالي للمؤسسة. لكن هناك من يبالغ في دقتها وكمالها. ومن الضروري أن نبين بعض العوامل التي تحد من أهميتها[1]:

- تعتمد النسب على الأرقام الإجمالية فتجعل النتائج غير دقيقة وفي الكثير الأحيان مضللة.
- تسجل الميزانيات ما حدث من عمليات في تواريخ مختلفة وتحت مستويات مختلفة من الأسعار.
- ترتكز الكثير من الأرقام المستخدمة في التحليل المالي إلى حد كبير على التقديرات الشخصية للمجلس الماليين. مما يجعلها لا تمثل الوضعية تمثيلا حقيقيا.
- يختلف هيكل الميزانية ومكوناتها من مؤسسة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وبالتالي يصبح من الخطأ تعميم نسبة معينة على كافة المؤسسات.
- الميزانية تعكس وضعية المؤسسة في لحظة معينة من الفترة الزمنية المدروسة فلا تظهر التغيرات التي طرأت خلال تلك الفترة.

[1] - د. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1990، ص85.

المبحث الثاني: دور المراجعة في تفعيل التوازن المالي

سنتطرق في هذا المبحث إلى دور المراجع في تفعيل نظام الرقابة الداخلية والتقليل من الأخطاء والغش وتقييم إدارة المخاطر.

المطلب الأول: دور المراجع في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

إن دراسة وتقييم الرقابة الداخلية للمنظمة يعتبر الخطوة الأولى في عملية المراجعة، فمن خلاله يحدد المراجع مدى الفحص وحجم الاختبارات التي تقتصر عليها إجراءات المراجعة، من تحيد نقاط القوة والضعف فيه ثم تقديم النصح والإرشاد لإدارة، ومن هذا المنطق سنتطرق إلى أساليب وخطوات تقييم مكونات نظام الرقابة الداخلية.

❖ **مكونات نظام الرقابة الداخلية[1]:**

يشمل أي نظام رقابي على خمسة مكونات أساسية لابد من الاهتمام بها ودراستها عند تصميم وتنفيذ أي نظام رقابي، حتي يمكن التوصل إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية وتتمثل هذه المكونات في ما يلي:

بيئة الرقابة:

تعتبر البيئة الرقابية أساس للمكونات الأخرى، أو الأرضية التي تقوم عليها لتحقيق نظام رقابي فعال، وتتكون بيئة الرقابة من عوامل متعددة، ولكن تتوقف كل هذه العوامل على موقف الإدارة العليا والمعتقدات الأخلاقية المرتبطة بمفهوم الرقابة، وبالتالي يمكن تقسيم تلك العوامل إلى عوامل ذات صلة مباشرة بالغدارة، وعوامل أخرى مرتبطة بتنظيم المؤسسة نفسها.

تتمثل العوامل المرتبطة مباشرة بالإدارة في مدى نزاهة العملين بالمستويات الإدارية المختلفة، القيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة، والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي، بتجنب العاملين والمؤسسة السلوك الغير أخلاقي، وتشجيع الأداء والسلوك الأخلاقي.

[1] - د. فتحي رزقي السوافيري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص17-21.

أما بالنسبة للعوامل المرتبطة بتنظيم المؤسسة نفسها، فتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات، وتتمثل باقي العوامل في سياسات الأفراد وممارستهم المختلفة، ومدى الالتزام الفعلي بسياسات المؤسسة، وطريقة تشكيل كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وكيفية تنفيذهم لواجباتهم، ولكن يمكن القول أن من أهم العوامل المكونة لبيئة الرقابة هي مدى تفاهم الإدارة والعاملين بالمؤسسة، وكيفية التعامل مع المفاهيم والقيم الأخلاقية والأمانة.

تقييم المخاطر:

يهتم بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة، والتعرف على احتمال حدوثها، ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة، وسوف يتم العرض إلى تقييم المخاطر بشيء من التفاصيل فيما سيأتي لاحقا.

أنشطة الرقابة:

تتعلق بالرقابة على التشغيل، الرقابة على إعداد التقارير المالية، والرقابة على الالتزام، حيث تهتم أنشطة الرقابة على التشغيل في المنشأة بمتابعة طرق عمل الموظفين، بينما تهدف أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية إلى تأكيد إعداد تقارير مالية يمكن الوثوق بها، أم أنشطة الرقابة على الالتزام فإنها تهدف إلى التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبقها المنشأة.

المعلومات والاتصال:

يهتم بتحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة، والوصول إليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات تسمح بمراجعة تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية.

المتابعة:

يهتم هذا المكون بالمتابعة المستمرة وتقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية، حيث يعتمد نظام التقييم الدوري على نتائج المتابعة المستمرة، والمخاطر ذات صلة بنظام الرقابة الداخلية.

إن تلك المكونات تعتبر مقاييس يمكن على أساسها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، كما أنها تتضمن إرشادات تطبيقية بخصوص العوامل التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة.

❖ **أساليب وخطوات تقيم نظام الرقابة الداخلية:**

يجب على المراجع استعمال الأساليب الملائمة أثناء قيامه بعملية المراجعة، كما انه يتبع الخطوات اللازمة لذلك، والتي سيتم توضيحهما في ما يلي:

أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية[1]:

هناك ثلاث أساليب مختلفة وهي:

1- الاستقصاء (الاستبيان): ويمثل عدة خطوات من الأسئلة حول سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية، التي تعتبر ضرورية لمنع الانحرافات في البيانات المالية، والإجابة على هذه الأسئلة أم بنعم أو لا، أو لا يطبق، فإذا كانت الإجابة بنعم فنعني أن نظام الرقابة الداخلية يفي بالغرض، أما الإجابة بلا فتعني أن نظام الرقابة الداخلية لا يفي بالغرض.

ومن الفوائد هذه الطريقة:

- سهولة الإجابة عليها إما بنعم أو لا، أو لا يطبق.
- الأسئلة تعتبر كاملة وشاملة.
- نقاط الضعف أو القوة يمكن معرفتها بسهولة وذلك من خلال الإجابات
- تشمل تفاصيل أكثر.

وقد يعاب على هذه من الإجابات ربما تتم بدون إعطاء الاهتمام اللازم، ولكن بإمكان المراجع اكتشاف ذلك عند إجراء المراجعة الجوهرية.

2- خارطة الانسياب: هي عبارة عن خارطة يستعمل فيها رموز متعارف عليها متداخلة ومتواصلة مع بعضها، وتبين كيفية سير العمليات المحاسبية ومصادر المعلومات، وتوزيع المسؤوليات على الأقسام أو الأشخاص، والشكل التالي يبن لنا بعض الرموز المستعملة في خارطة الانسياب.

[1] - د. هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

جدول رقم (01.02): بعض رموز المستعملة في خارطة الانسياب

الرموز	معنى الرموز
	عملية مساعدة
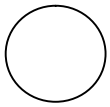	إشارة الربط
	بطاقة مثقبة
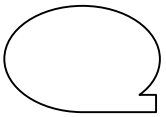	شريط ممغنط
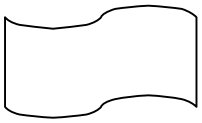	شريط ورقي مثقب
	عملية يدوية
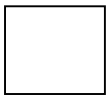	عملية

المصدر: د. أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 111.

3- **الوصف التحليلي**: بواسطة هذا النظام يتم عمل وصف لكل عملية من النشاط، ونوعية المستندات والسجلات المستعملة ومن المسئول عنها، ومن مزايا هذه الطريقة هو وصفها لكل نشاط من الأنشطة، ولكن يعاب عليها أنها مطولة وربما تؤدي إلى الإغفال عن بعض النقاط المهمة[1].

[1] - جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات، دار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 1985، ص66.

خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية:

إن فحص إجراءات نظام المراقبة الداخلية لأي مؤسسة يتضمن مجموعة من الخطوات، والتي سنعرضها بإيجاز كما يلي[1]:

1- جمع الإجراءات:

يتعرف المراجع على نظام الرقابة من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة، وتدوينه للملخصات لها.

2- اختبارات الفهم:

يحاول المراقب أثناء هذه الخطوة فهم النظام المتبع في المنشاة، وعليه أن يتأكد من أنه قد فهمه، وذلك عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق، أي يتأكد من أنه فهم كل أجزائها وأحسن تلخيصه لها بعد تتبعه للعمليات، مثل أخذ بعض طلبيات الزبائن ومقارنتها بسندات تسليم السلع، كما يقارنها بفواتير البيع المحررة، كما لهذا الاختبار أهمية محدودة، الهدف منها هو التأكد من أن الإجراء موجود ومفهوم، وأحسن تلخيصه وليس الهدف منه التأكد من حسن تطبيقه.

3- التقييم الأولي للمراقبة الداخلية:

بالاعتماد على الخطوتين السابقتين، يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي للمراقبة الداخلية، باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة والضعف، وتستعمل في هذه الخطوة في الغالب استمارات مغلقة، أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها غما بنعم أو لا، وعليه في الأخير يستطيع المراجع تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه، وذلك من حيث التصور، أي من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.

4- اختبارات الاستمرارية:

يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام، نقاط قوة فعلا، أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة دائمة.

[1] - محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 72-75.

إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى، مقارنة باختبارات الفهم، لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بان الإجراءات التي راقبها إجراءات مطبقة باستمرار، ولا تحمل خلل.

5- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:

باعتماده على اختبارات الاستمرارية السابقة الذكر يتمكن المراجع من الوقوف على نقاط ضعف النظام وسوء سيره، عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة، هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها عند التقييم الأولي لذلك.

بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها يقدم المتدخل حوصلة في وثيقة شاملة، مبينا آثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات.

تمثل وثيقة الحوصلة هذه في العادة، تقريرا حول المراقبة الداخلية، يقدمه المراجع إلى الإدارة.

المطلب الثاني: دور المراجع في التقليل من الأخطاء والغش

نظرا لكبر حجم المنشآت، وتعدد عمليتها، أصبح من الضروري الاستعانة بالمراجع للحد من الاختلاسات والأخطاء والتي تؤثر سلبا على نتيجة المنشأة.

من هذا المنطلق سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول الأخطاء والغش، ثم تبيان دور المراجع في اكتشاف اختلاس النقدية، الموجودات، والتلاعب في الحسابات[1].

❖ **دور المراجع في اكتشاف اختلاس النقدية والموجودات:**

للمراجع دور بالغ في اكتشاف اختلاس النقدية والموجودات وغيرها، ولكن لا تعد هدفه الأساسي، وهو ليس مسئولا عن اكتشاف الأخطاء والاختلاسات التي تمت بتواطؤ من إدارة المنظمة، كما أننا سنوضح أهم الاختلاسات للنقدية والموجودات، وطرق اكتشافها كما يلي:

دور المراجع في اكتشاف اختلاس النقدية:

ويتم ذلك بعدة طرق منها[2]:

1- اختلاس قيمة المبيعات النقدية:

ويكتشف المراجع هذا الاختلاس عن طريق الإجراءات التالية:

- مطابقة الملخصات التي يعدها عمال البيع بالملخصات التي يعدها آمين الخزينة.
- وخوفا من احتمال وجود تواطؤ بين عمال البيع وأمين الخزينة، يجب الاحتفاظ بالسجلات الموجودة لدى كل بائع تثبت فيها قيمة البضاعة المسلمة لهم بسعر البيع، ويخصم منها قيمة مبيعاتها، ويكون الباقي عبارة عن رصيد البضاعة الموجودة لديهم، وإذا تم جرد فعلي لتلك البضائع وتبين أن قيمتها أقل من رصيدها الظاهر بالسجلات، دل ذلك على نقص في البضاعة، وهذا يمثل مقدار الاختلاس.

[1] - د. محمد فضل مسعد، د. خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2009، ص 39-44.

[2] - د. أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 288-291.

2- اختلاس تحصيلات العملاء:

ويأخذ هذا الاختلاس صورا عديدة منها:

أ- إثبات المبلغ المختلس في شكل خصم مسموح به:

ويعني ذلك أن المبلغ المسدد بواسطة العميل لا يقيد في دفتر النقدية، ولا يورد لخزينة المنظمة، وإنما يختلس، ويسوي رصيد حساب العميل كما لو أن العميل منح خصما مسموحا به بقيمة ذلك الرصيد، ويكتشف ذلك الاختلاس عن طريق فحص الشروط الخاصة بمنح الخص الخصم المسموح به للعملاء، ومراجعة فواتير البيع التي تتضمن خصما، والتأكد من اعتماد الخصم المسموح به المقيد من مسئولين المنظمة.

ب- إثبات المبلغ المختلس في شكل دين معدوم:

ويعني ذلك أن المبلغ المسدد بواسطة العميل لا يقيد في دفتر النقدية، ولا يورد لخزينة الوحدة، وإنما يختلس، ويسوى رصيد حساب العميل المدين على أنه قد اعتبر دينا معدوما، ويستطيع المراجع اكتشاف هذا الاختلاس بإتباع ما يلي:

- التأكد من أن جميع الديون التي أعدمت واستبعدت من حسابات العملاء قد اعتمدت من الجهات المختصة.
- التحقق من سلامة وقانونية إعدام تلك الديون.

ج- إثبات المبلغ المختلس في شكل مردودات مبيعات صورية:

ويعني ذلك أن المبلغ المسدد بواسطة العميل لا يقيد في دفتر النقدية، و لا يورد لخزينة المنظمة، وإنما يختلس، ويسوى رصيد حساب المدين على أنه قد قام برد البضاعة المباعة له إلى الوحدة، ويستطيع المراجع اكتشاف هذا الاختلاس بإتباع ما يلي:

- مراجعة الإشعارات الدائنة التي تحررها المنشأة وترسلها للعملاء مع ما قيد بدفتر يومية مردودات المبيعات.
- مراجعة بعض الإشعارات الدائنة مع ما قيد بسجلات البضاعة الواردة، وسجلات المخازن، للتأكد من ورود البضاعة المرتدة فعلا، ودخولها في حيازة المنظمة.

3- إثبات فواتير شراء صورية:

حين يحدث تواطؤ بين موظفي المنظمة وبين أحد الموردين، فإن اختلاس النقدية في هذه الحالة يتم عن طريق إثبات فواتير شراء صورية، أو مبالغ أكثر من قيمة البضاعة المستلمة منهم، ويترتب على العمليات السابقة ظهور حساب المورد بأعلى من حقيقته، وعند سداد حسابه يختلس الفرق، ويمكن اكتشاف هذا الاختلاس من خلال الإجراءات التالية:

- التأكد من اعتماد عملية الشراء من الموظف المختص.
- الإطلاع على فاتورة الشراء، ومطابقة ما ورد بها بدفتر النقدية، تحت خانة المشتريات النقدية.
- التأكد من ورود البضاعة المشتراة، وذلك بالإطلاع على سجلات المخازن ودفتر البضاعة الواردة.
- يجب أن يقوم المراجع باختبار بعض فواتير المشتريات مع أوامر وعقود الشراء، وإذا كانت المشتريات تتم بطريقة المناقصة أو المزايدة، فعليه أن يطلع على ملفات المناقصات أو المزايدات.

4- التلاعب في الأجور والرواتب:

ويتم ذلك عن طريق إدراج أسماء عمال وهميين في كشوف الأجور، أو باستخدام فئات أجر أعلى من الحقيقة، واختلاس المبالغ المقابلة، ويكتشف من خلال الإجراءات التالية:

- مطابقة الشيكات المسحوبة للأجور مع إجمالي كشوف الأجور والرواتب.
- التأكد من وجود إمضاء العامل أو ختمه على كشوف الأجور والرواتب.

❖ **دور المراجع في اكتشاف اختلاس الموجودات[1]:**

تمثل الموجودات (الأصول الثابتة) جزءا هاما من رأس المال المستثمر في المنظمات المختلفة، لهذا من الضروري إحكام الرقابة الداخلية عليها، وعلى الأخص ضرورة الاحتفاظ بسجل للموجودات الثابتة، يتضمن توضيحات تفصيلية عن كل مفردة

[1] - د. أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 293.

من مفردات هذه الموجودات، مثل تاريخ الشراء الأصلي، ثمن التكلفة، العمر الإنتاجي المقدر، معدل الاهتلاك السنوي ...الخ..

ولاكتشاف الاختلاس الخاص بالموجودات، يجب تطبيق الإجراءات التالية:

- جرد الأصول جردا فعليا في تاريخ الفحص.
- مقارنة نتيجة الجرد الفعلي بما هو مقيد في سجلات الأصول السابق ذكرها.

❖ دور المراجع في اكتشاف التلاعب في الحسابات (الغش)[1]:

قد يحدث تلاعب في دفاتر وسجلات المنظمة دون أن يتضمن تغطية اختلاسات في النقدية أو البضاعة، أو في الموجودات المختلفة للمنظمة، وفي هذه الحالة، يهدف هذا التلاعب إلى تحقيق هدفين أساسيين هما التلاعب بهدف تغيير نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة، أو إظهار المركز المالي للمنظمة على غير حقيقته.

التلاعب بهدف تغيير نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة:

ويتم التلاعب في هذه الحالة بطرق عديدة، نذكر منها:

1- تأجيل قيد المشتريات التي تتم في آخر السنة المالية حتى أوائل الفترة التالية، وذلك بالرغم من ورود البضاعة إلى المخزن، وذلك بقصد تضخيم الأرباح.

2- تأجيل قيد إثبات رد المشتريات آخر السنة المالية وإبقائها بالمخزن، وإدراجها ضمن البضاعة الباقية في قوائم الجرد.

3- تأجيل إثبات المبيعات التي تتم آخر الفترة المالية بسجلات المخازن، وإدراجها ضمن المخزون السلعي، بالرغم من إثبات تلك المبيعات بدفتر اليومية الخاص، وترحيلها إلى حسابات العملاء المختصة لغرض تضخيم الأرباح.

4- تأجيل إثبات مردودات المبيعات بدفتر اليومية الخاص وترحيلها إلى حسابات العملاء المختصة، بالرغم من ورود البضاعة المرتدة إلى مخازن المنظمة، وإدراجها في قوائم الجرد.

[1] - د. أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 293-294.

التلاعب بهدف إظهار المركز المالي للوحدة على غير حقيقته:

ويتم التلاعب في هذه الحالة بطرق عديدة، نذكر منها:

- اعتبار بعض المصروفات الإدارية مصروفات رأسمالية.
- عدم تكوين المخصصات والاهتلاكات الكافية.

❖ **إجراءات اكتشاف التلاعب في الحسابات:**

لاكتشاف التلاعب في الحسابات، يجب تطبيق الإجراءات التالية:

1- فحص عمليات الشراء، البيع، والمردودات المرتبطة بهما فحصا شاملا، وعلا الأخص تلك التي تتم في أواخر السنة المالية.

2- التأكد من عدم وجود الخلط بين المصروفات والإيرادات.

3- فحص تكوين المخصصات والاهتلاكات، والتأكد من كفايتها.

4- التحقق من الأصول والالتزامات، للتأكد من صحة تقويمها.

المطلب الثالث: دور المراجع في تقييم وإدارة المخاطر

نظرا لكون أي منظمة تتأثر بالمخاطر المحيطة بها، فإن ذلك يؤثر على استمرارية عمليتها المختلفة، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى موقف المراجع من مخاطر الخسائر المحتملة، ومن خطر عدم قدرة المنشأة من الاستمرار للقيام بعملياتها العادية.

❖ **موقف المراجع من مخاطر الخسائر المحتملة[1]:**

الخسائر المحتملة هي عبارة عن حالة أو موقف قائم، أو مجموعة من الظروف تؤدي إلى احتمال حدوث خسارة لأحد المشروعات، ويتوقف وجود هذه الخسارة وتحديد مبالغها على حدوث حادث معين في المستقبل أو عدم حدوثه، فمن الخصائص الأساسية لمفهوم الخسائر المحتملة هو عنصر عدم التأكد، سواء بالنسبة لمبلغ الخسارة أو لحدوث الخسارة نفسها.

ومن الخسائر المحتملة نذكر ما يلي:

- الخسائر الناشئة من ناحية التلف وعيوب البضاعة.
- الخسائر الناشئة عن خطر الحريق أو الانفجار أو أي أخطار أخرى.
- التهديد بمصادرة أصول وممتلكات المشروع.
- القضايا المعلقة التي لم يفصل فيها بعد، أو التهديد بالالتجاء إلى القضاء.
- تعديل ضرائب الدخل على المشروع، أو احتمال إضافة ضرائب أخرى.

ويجب على مراجع الحسابات أن يتأكد من الإفصاح عن الخسائر المحتملة على شكل ملاحظات، بشرط أن تكون قيمتها هامة نسبيا، أي أن الخسائر المحتملة ذات القيمة الضئيلة جدا لا يفصح عنها.

وتعتبر مراجعة الخسائر المحتملة من أصعب الأمور لأنها غير مثبتة بالدفاتر (تظهر في شكل ملاحظة على الميزانية)، فالتحقق من صحة العمليات المثبتة بالدفاتر أسهل من البحث عن عملية غير مثبتة بالدفاتر، ومع ذلك فإن معظم البنود السابقة

[1] - د. يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 195-198.

تخضع للمراجعة أثناء مراجعة العمليات والحسابات المختلفة، فمثلا عند مراجعة عملية الشراء والسداد، يمكن التأكد من وجود عقود طويلة الأجل للشراء بأسعار ثابتة، وعند مراجعة حسابات أوراق القبض، يمكن التعرف على أوراق القبض المخصومة، أو المحولة للغير ولم يحل موعد استحقاقها بعد، ومع ذلك فمن الضروري أن يبحث المراجع في نهاية السنة عن هذه الالتزامات لتقدير أهميتها النسبية، لتحديد مدى ضرورة الإفصاح عنها، ويمكن إتباع الإجراءات التالية للبحث عن وجودها:

- الاستفسار لدى إدارة المنشأة عن احتمال وجود الخسائر المحتملة، وعند القيام بهذا الاستفسار، يحدد طبيعة هذه الخسائر المحتملة للإدارة، فمثلا يسأل هل وقعت المنشأة مع العملاء على عقود بيع طويلة الأجل بأسعار ثابتة، ويلاحظ أن الاستفسار لن يكشف عن أي إسقاط معتمد من جانب الإدارة لهذه المطلوبات، ولكنه سيكون مفيدا إذا كان الإسقاط عن سهو أو عن جهل.

- فحص الإخطارات الواردة من إدارة الضرائب للكشف عن وجود نزاع بينهما.

- فحص اجتماعات مجلس الإدارة، والجمعية العمومية للمساهمين، فقد تكشف عن وجود قضايا تعويض مرفوعة ضد المنشأة، أو أي التزامات أخرى.

- تحليل بند المصروفات القضائية عن السنة الحالية، فقد تكشف عن وجود قضايا تعويض مرفوعة ضد المنشأة، أو ضرائب متنازع عليها أما المحاكم.

- فحص شهادات البنوك، فقد تكتشف عن وجود قضايا تعويض مرفوعة ضد المنشأة، أو ضرائب متنازع عليها أمام المحاكم.

- فحص شهادات البنوك، فقد تكتشف عن وجود أوراق قبض مخصومة لم تستحق حتى تاريخ الميزانية العمومية.

- فحص عمليات البيع والشراء، قد يكشف عن وجود عقود بيع أو شراء طويلة الأجل بأسعار ثابتة.

- الحصول على شهادة من المستشار القانوني للمنشأة (بناء على طلب الإدارة)، ترسل مباشرة للمراجع، يوضح فيها القضايا التي يباشرها، ورأيه بشأن التعويضات التي يحتمل أن يحكم بها على المنشأة.

❖ **موقف المراجع من خطر عدم قدرة المنشأة من الاستمرار للقيام بعملياتها العادية[1]:**

أحد الأحداث الغير المؤكد التي يجب على المراجع أخذها في الاعتبار هي استمرار وجود المنشأة للقيام بعملياتها الاعتيادية، فالاستمرار في الأعمال هي أحد المفاهيم الأساسية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية.

يجب على المراجع أن يقيم مدى قدرة المنشأة الاستمرار في مزاولة أعمالها الاعتيادية خلال الفترة اللاحقة المنظورة والتي يجب أن لا تتعدى اثني عشر شهرا من تاريخ التوقيع على الميزانية العمومية، إلا إذا كانت هناك نية للتصفية أو الرغبة في التوقف عن مزاولة النشاط، حيث يجب على المراجع مراعاة العوامل التالية لتقدير احتمال تعرض المنشأة لعدم الاستمرارية في مزاولة أعمالها الاعتيادية خلال الفترة المنظورة وهي:

1- صعوبات في السيولة:

يستدل على ذلك من وجود نقص كبير في الأصول المتداولة، وهي في الغالب (النقدية بالصندوق والبنوك، الاستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم، الأوراق التجارية المقدمة للخصم، المدينون ...الخ)، مقارنة بالالتزامات التي عليها وهي (الدائنون، أوراق الدفع، الرواتب المستحقة، الضرائب المستحقة، الفائدة المستحقة ....الخ).

2- اتجاه الأرباح والخسائر:

فكلما اتجهت الأرباح إلى الانخفاض السريع، أو ازدادت الخسائر بشكل كبير لعدة سنوات متتالية، فعلى المراجع أن يتوقع صعوبات مالية للمنشأة.

3- طرق تمويل التوسع:

[1] - د. يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، 206-208.

كلما زاد اعتماد المنشأة على الاقتراض لتمويل التوسع، كلما زاد احتمال فشل التوسع، وتعرض المنشأة لصعوبات مالية، ونفس الشيء إذا تم تمويل الأصول الثابتة بقروض قصيرة الأجل.

4- كفاءة إدارة المنشأة:

يجب على المراجع تقدير كفاءة الإدارة، باعتبارها من العوامل التي تعجل بعدم استمرارية المنشأة، حيث أن الإدارة الواعية تعدل دائما من عملياتها التي تسبب لها المشاكل المالية.

5- إحجام البنوك لتقديم تسهيلات للمنشأة:

إن توقف البنوك عن منح الائتمان، من تقديم تسهيلات مالية للمنشأة، سوف يعجل في إفلاسها، وعدم تمكنها من الاستمرار في مزاولة أعمالها.

6- مخاطر استخدام تقرير الخبير:

إن مراجع الحسابات ليس عالما بكل العلوم، فهو متخصص في النواحي المحاسبية ومراجعة الحسابات، ولكن توجد بعض حقول المعرفة والعلم لا يستطيع لوحده الحصول على الأدلة الكافية والملائمة لتبرير رأيه على صدق تعبير القوائم المالية للمركز المالي، ونتائج الأعمال في نهاية الفترة المالية مثل: التأمين، القانون، مناجم الفحم ...الخ.

لقد أجاز العرف المهني لمراجع الحسابات الاستعانة برأي خبير، للحصول على دليل عن كمية البترول الموجودة تحت الأرض لإحدى شركات البترول على سبيل المثال، وفي هذه الحالة يجب على المراجع أن يستعين رأي خبير.

ففي حالة ما إذا كان هناك فرق جوهري بين النتائج التي توصل إليها الخبير والبيانات الواردة في القوائم المالية، فيجب عليه أن يحصل على رأي خبير آخر، فإذا كان الموضوع لم يحسم بعد فإن ذلك يدعو المراجع عادة إلى التحفظ في رأيه أو الامتناع.

الخاتمة:

إن ما يكن قوله بعد الإلمام بدراستنا حول موضوع تحقيق التوازن في المؤسسة هو أن التوازن المالي يعتبر من المبادئ المالية الأساسية في المؤسسة وهو ينتج من المقاربة بين رأس المال العامل وحاجيات تمويل الاستغلال والخزينة تظهر كنتيجة من هذا التوازن.

- التوازن المالي ينشأ عندما تكون التمويل الدائم، أكبر أو يساوي الحاجيات المولدة من طرف الاستثمارات ودورة الاستغلال.

- يمكن تحقيق التوازن المالي بتوفير هاش آمان كافي من الموارد الدائمة يزيد عن مجموع الاستثمارات الصافية ورأس المال العامل المعياري.

وتعتبر المراجعة المحاسبية كعامل مهم في تفعيل المردودية المالية للمنظمة، وذلك بتقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية، بتحديده لنقاط القوة ونقاط الضعف، كما أن إعطاء مصداقية للحسابات تساهم في التقليل من الأخطاء والغش، وبالإضافة إلى ذلك يقوم بإدارة وتقييم مخاطر، مما ينتج عنه المحافظة على أموال المنشأة، زيادة الأرباح، وضمان استمرارية النشاط، وبالتالي تحقيق مردودية مالية فعالة.

الفصـــل الثالث:

اتجاهات السياسة المالية وأثرها على الاستثمار المحلي

مقدمة الفصل:

يعد التوازن المالي من أهم الوظائف الأساسية في حياة مؤسسة مستغانم، والتي تعمل على تحقيق الضمان والأمان في المؤسسة وذلك باتخاذ القرارات السليمة والصحيحة.

ومن أجل الوقوف على دراسة محاسبية للتوازن المالي في مؤسسة ميناء مستغانم، وهذا تبينا لمدى أهمية وضرورة التوازن المالي في أي مؤسسة والذي يتم تفصيله في هذا الفصل بتقديم المؤسسة محل دراسة، ودراسة التوازن المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: مؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن إنشاء مؤسسة ميناء مستغانم

قبل سنة 1830 لم يكن بمدينة مستغانم على طول الساحل، بين صلمندر وخروبة كان موجود شاطئ شاسع يحتوي على صخور ضخمة وخطيرة الإبحار، ومنطقة القرصنة المسماة بت (مرسى الغنائم) وبهذا سميت بمدينة مستغانم. البداية الحقيقية لميناء مستغانم في 1833 أو كانت التعاملات المستقبلية.

ومع الوقت ازداد عدد السكان وازدادت معه العمليات التجارية 2400 طن والحاجز يبلغ 325 متر. وأول مشروع ميناء يعود تاريخه إلى 1882 ولكن الأشغال فيه بدأت في 1890 وانتهت في 1897 الحاجز وصل إلى 725 متر. وطريق السكة الحديدية وصل إلى الأرضية المسطحة للميناء. وأول طريق جنوب غرب بدأ في 1898 كما قد انتهت الأشغال الأولى لمربط سفن في 1904 وفي تلك الفترة لم يكن للميناء بعد أرصفة وقد تخصصت في استغلال الجنوب والخمور وبعد الحرب العالمية الثنية ثم تجهيز الميناء بمعدات إلى أن توصل إلى احتلال المرتبة السادسة بالنسبة للموانئ الجزائرية، حيث يصدر كل المنتوجات الوطنية من خمور وحمضيات. والأغنام والأحصنة ويستورد المنتوجات وضعت لتطوير الميناء. رأى هذا الأخير تطور ويتمثل ذلك في:

- إنشاء مخزن للسكر قدرته الطاقوية 15000 طن وقد شرع العمل به في 1970م.
- شراء معدات كالرافعة وعربات لرفع الأشغال.
- مكان وضع تحت خدمة سند جر السفن والذي خصص بسندين ذات السعة 100 طن.
- موقع للإضاءة كامل في 1982.
- وضع في خدمة مخزن للحبوب سعته 30000 طن في 1986.
- إنشاء حاجز في الماء للصيد بـ 120 متر في الطول وهذا في 1987.
- في 1988 تم إنشاء صيد تجاري جديد وتم استغلاله في 1988.
- في 1987 تم إنشاء أرصفة عائمة للصيد طولها 93 متر.
- في 1996 تجديد آلات الإنتاج.

- من 1998 دخل الاقتصاد في مرحلة ركود بسبب الأزمة حتى سنة 2003 قامت المؤسسة بشراء آلات جديدة.

- إنشاء مقر جديد للمؤسسة في طريق الإنجاز لسنة 2010.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستغانم

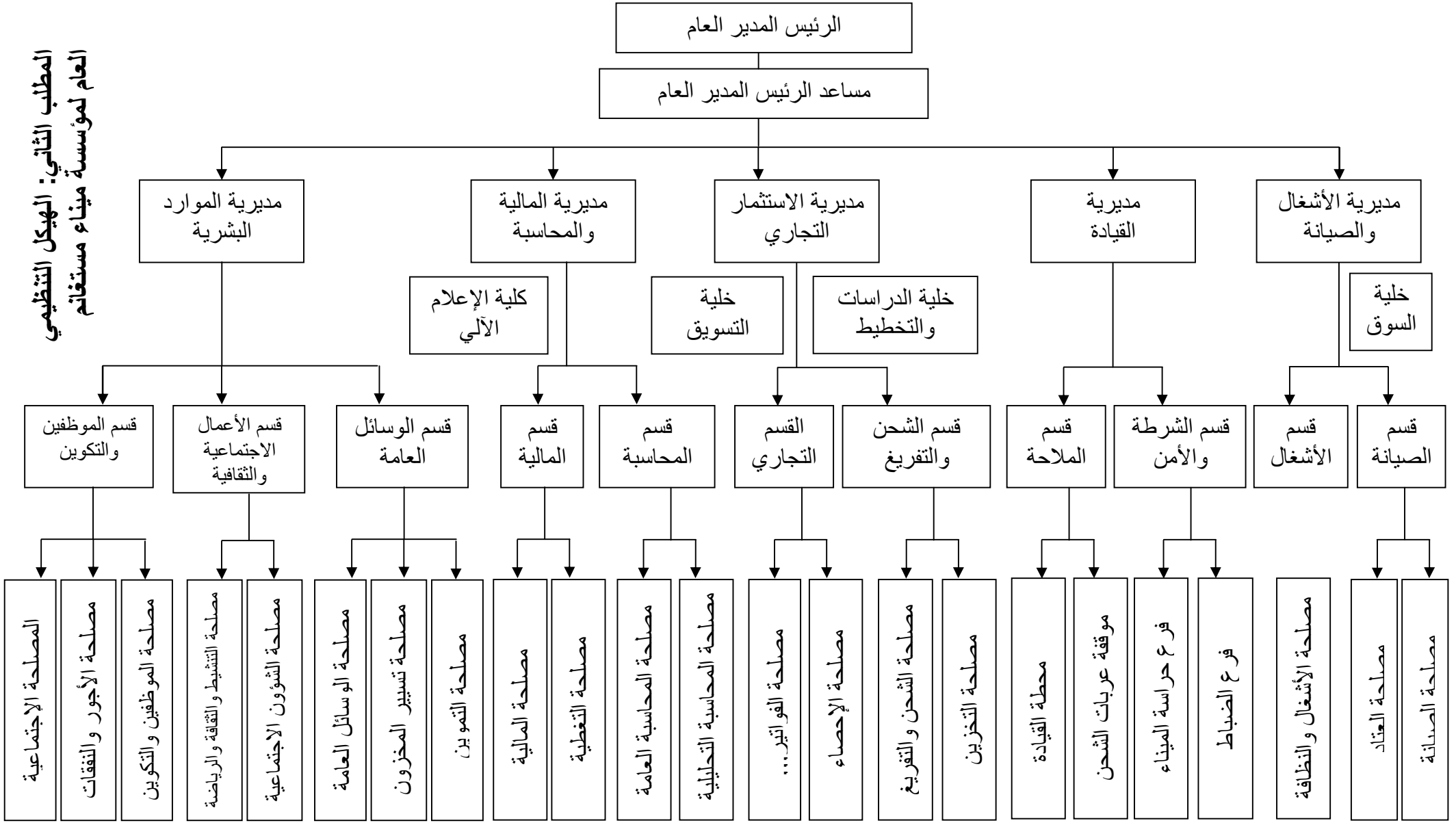

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم

دور المؤسسة ومسؤوليتها

- ضمان متابعة النشاطات المالية المناسبة.
- تحديد سياسة التمويل في المؤسسة وتطوير مخططاتها.
- مفاوضة شروط التمويل والتسديد.
- متابعة ارتباط ومراقبة تنفيذ مخطط الاستثمارات.
- إعداد مخطط الخزينة وتسيير الميزانية السنوية ومتابعة تطبيقها.
- المسؤولية على توحيد الميزانيات.
- متابعة المحاسبة على مستوى مركبات الأعمال داخل الميناء.
- تحليل الحسابات الاستغلالية والميزانية.
- تنفيذ المراقبة
- مساعدة ونصح المركبات من أجل التحكم الجيد في المحاسبة.
- السهر على احترام القوانين والتنظيم المكلف بالوظيفة.
- السهر على تطيق النصوص الجبائية والمالية والمحاسبية.

المطلب الثالث: مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة

❖ **تركيبة المديرية**

❖ **مصلحة المحاسبة**

مكلفة بإتيان المحاسبة بموجب قانون المخطط الوطني للمحاسبة وإنها تتكون من الأقسام التالية:

أ- المحاسبة العامة

ب- المحاسبة التحليلية.

أ- مصلحة المحاسبة العامة: مكلفة بتسجيل جميع العمليات المحاسبية وكشف الحالات الطورية من طرف الميزانية والوثائق الأخرى والملحقات وذلك عن طريق الجرد لمختلف السلع في المؤسسة وفي جميع الاتجاهات الأخرى المكلفة بالمراقبة ومتابعة تسيير المخزونات والفحص الحاسبي لمصاريف الإجراء مثلا: أرصدة المحاسبة والميزانية.

ب- مصلحة المحاسبة التحليلية: قسم المحاسبة التحليلية مكلف بأخذ المحاسبة والتي تسمح بالتحكم في تقنيات التكاليف وسعر التكلفة في مختلف الأقسام أو وثائق التسيير ومراقبة الشروط الداخلية للاستغلال. والترتيبات الدورية على التسيير والتي تقترح على المقياس لتحسين المعطيات.

❖ **قسم المالية**

- تأكيد التسيير المالي وأخذ الوثائق المالية للمؤسسة.
- تقييم ميزانيات المؤسسة.
- أخذ تحميلات الميزانيات وتوزيعها وإنها تتركب من خدمات مالية وخدمات التغطية.

❖ **الشكل (02.03): هيكل مديرية المالية والمحاسبة**

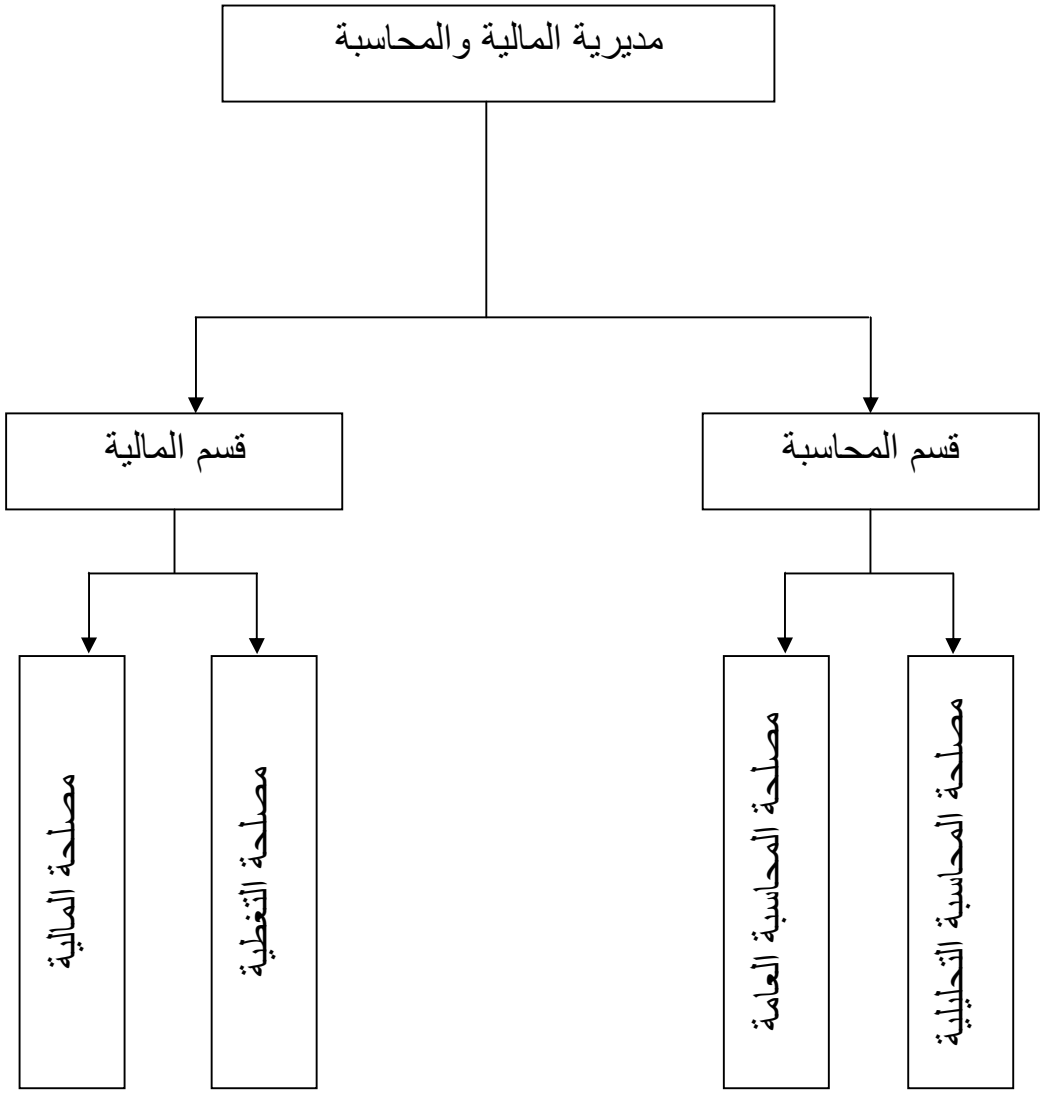

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم

❖ **نشاطات المديرية**

- مكلفة بمتابعة هذه الميزانيات وميزانية المالية للمؤسسة.
- تقديم ملفات للاستثمار ومتابعة الالتزامات القروض الممنوحة.
- تتحمل تسيير الخزينة ومتابعة حركة الماليين مع التأسيس.
- تمثل دورات الوضعية المالية.
- مكلفة بمجموع العمليات لتغطية ذمم المؤسسة.
- أخذ ملف الزبون وتثبيت حالة الذمم عند وضعية تغطية المؤسسة.
- إنهاء تقترح على إنشاء المؤونة من أجل تدني المدينون.
- مكلفة بمنازعات المؤسسة من أجل ذمم المنازعات.
- حساب مختلف التكاليف وأسعار التكلفة.
- تقييم عناصر أصول الميزانية.
- تحديد النتيجة التحليلية للاستغلال.
- انجاز الدراسة التقديرية.
- تحليل المعطيات الداخلية لنشاط المؤسسة.
- تعطي حرية القرار وتبين أسلوب التسيير.

المبحث الثاني: دراسة مختلف الميزانيات لمؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الأول: جدول حسابات النتائج

1- جدول رقم (01.03): حسابات النتائج لسنة 2012

رقم ح	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع	-	-
60	بضائع مستهلكة	-	-
80	الهامش الإجمالي	-	
80	الهامش الإجمالي	-	-
71	إنتاج مباع	-	-
72	إنتاج مخزون	-	-
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	-	-
74	خدمات مقدمة	.....	479170791.37
75	تحويل تكاليف الإنتاج	.....	3919580.38
76	مدخولات محلية	.....	53068244.86
61	مواد ولوازم مستهلكة	30278861.09	-
62	خدمات	40390655.68	-
81	القيمة المضافة		465489099.84
81	القيمة المضافة		465489099.84
77	إيرادات مختلفة	.....	4204408.13
78	تحويل تكاليف الاستغلال	.....	11059498.80
63	مصاريف المستخدمين	119051840.95	
64	ضرائب ورسوم	15086401.44	
65	مصاريف مالية	415906.91	
66	مصاريف مختلفة	4112423.66	
68	مخصصات الاهتلاك	69786679.48	
83	نتيجة الاستغلال		122439472.25
79	إيرادات خارج الاستغلال		122439472.25
69	تكاليف خارج الاستغلال	162337155.69	
84	النتيجة خارج الاستغلال	39897683.44	
83	نتيجة الاستغلال		192259754.33
84	النتيجة خارج الاستغلال	38349590.00	
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية		152362070.89
889	ضرائب على الأرباح	38349590.00	
88	نتيجة الدورة		114012480.89

المصدر:خلية المحاسبة، مؤسسة ميناء مستغانم

2- جدول رقم (02.03): حسابات النتائج لسنة 2013

رقم ح	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع	-	-
60	بضائع مستهلكة	-	-
80	الهامش الإجمالي	-	
80	الهامش الإجمالي	-	-
71	إنتاج مباع	-	-
72	إنتاج مخزون	-	-
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	-	-
74	خدمات مقدمة	.....	525217371.04
75	تحويل تكاليف الإنتاج	.....	1298613.16
76	مدخولات محلية	.....	44299477.30
61	مواد ولوازم مستهلكة	26316600.74	-
62	خدمات	34671274.03	-
81	القيمة المضافة	-	509827586.73
81	القيمة المضافة		509827586.73
77	إيرادات مختلفة	.....	4587435.94
78	تحويل تكاليف الاستغلال	.....	6173738.80
63	مصاريف المستخدمين	225560961.06	
64	ضرائب ورسوم	13367067.68	
65	مصاريف مالية	2188893.36	
66	مصاريف مختلفة	4033578.27	
68	مخصصات الاهتلاك	169172689.01	
83	نتيجة الاستغلال		106263572.09
79	إيرادات خارج الاستغلال		154259286.43
69	تكاليف خارج الاستغلال	148057675.14	
84	النتيجة خارج الاستغلال		6201611.29
83	نتيجة الاستغلال		106263572.09
84	النتيجة خارج الاستغلال		6201611.29
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية		112465183.38
889	ضرائب على الأرباح	25478516.00	
88	نتيجة الدورة		86986667.38

المصدر:خلية المحاسبة، مؤسسة ميناء مستغانم

3- جدول رقم (03.03): حسابات النتائج لسنة 2014

رقم ح	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع	-	-
60	بضائع مستهلكة	-	-
80	الهامش الإجمالي	-	
80	الهامش الإجمالي	-	-
71	إنتاج مباع	-	-
72	إنتاج مخزون	-	-
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	-	-
74	خدمات مقدمة	.....	521886879.87
75	تحويل تكاليف الإنتاج	.....	524826.68
76	مدخولات محلية	.....	48530326.77
61	مواد ولوازم مستهلكة	30728080.73	-
62	خدمات	40577993.56	-
81	القيمة المضافة	-	499635959.03
81	القيمة المضافة		499635959.03
77	إيرادات مختلفة	.....	4738992.11
78	تحويل تكاليف الاستغلال	.....	9171022.50
63	مصاريف المستخدمين	251984039.32	
64	ضرائب ورسوم	13536099.73	
65	مصاريف مالية	4590453.21	
66	مصاريف مختلفة	6340391.67	
68	مخصصات الاهتلاك	184766767.79	
83	نتيجة الاستغلال		52328221.92
79	إيرادات خارج الاستغلال		222472271.11
69	تكاليف خارج الاستغلال	154917658.41	
84	النتيجة خارج الاستغلال		67554612.70
83	نتيجة الاستغلال		52328221.92
84	النتيجة خارج الاستغلال		67554612.70
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية		119882834.62
889	ضرائب على الأرباح		30149904.00
88	نتيجة الدورة		89732930.62

المصدر:خلية المحاسبة، مؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الثاني: الميزانية المحاسبية

1- جدول رقم (04.03): الميزانية المحاسبية لسنة 2012: (الأصول)

رقم ح	الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات والمؤونات	المبلغ الصافي
(2)	**الاستثمارات**			
20	مصاريف إعدادية	69964402.38	33979140.48	35985261.90
21	قيم معنوية	-	-	-
22	أراضي	-	-	-
24	تجهيزات إنتاج	99542424279.38	545969078.47	449455200.91
25	تجهيزات اجتماعية	2769151.37	1844345.21	924806.16
28	استثمارات قيد التنفيذ	794561.60	-	794561.60
	المجموع	1068952394.73	581792564.16	487159830.57
(3)	**مخزونات**			
30	البضائع	60800298.63	56736786.48	4063512.15
31	مواد ولوازم	-	-	-
33	منتجات نصف مصنعة	-	-	-
34	منجات وأشغال قيد التنفيذ	-	-	-
35	منتجات مجهزة			
36	فضلات ومهملات	-	-	-
37	مخزونات خارج المؤسسة	-	-	-
		-	-	-
	المجموع	60800298.63	56736786.48	4063512.15
(4)	**الحسابات المدينة**			
42	مدينو الاستثمار	304625656.44	663837.19	303961819.25
43	مدينو المخزونات	41750.00	71750.00	-
44	مدينو الشركاء والشركات الخلفية	7340887.51	-	7340887.51
45	سلفات على الحساب	9297167.51	193307.42	9173860.09
46	تسبيقات الاستغلال			
47	حقوق على الزبائن	43188545.15	377117.06	42811428.09
48	أموال رهن الإشارة	45515427.65	26921596.48	18593831.17
40	حسابات الخصوم المدينة	98652897.80	-	98652897.80
		-	-	-
	المجموع	508662332.06	28127608.15	480534723.91
	المجموع الكلي	1638415025.42	666656958.79	971758066.63

المصدر:خلية المحاسبة، مؤسسة ميناء مستغانم

جدول رقم (05.03): الميزانية المحاسبية لسنة 2012: (الخصوم)

الرقم	الخصوم	المبالغ
(1)	**الأموال الخاصة:**	
10	أموال خاصة	25000000000
12	علاوات المساهمين	575091653.26
13	احتياطات	1356466.44
14	إعانات الاستثمار	6257892.94
15	فرق إعادة التقدير	-
18	نتائج قيد التخصص	-
19	مؤونة الخسائر والتكاليف	61451101.99
	المجموع	6691571141.99
(5)	**الديون:**	
52	ديون الاستثمار	25281567.84
53	ديون المخزونات	1046547.28
54	مبالغ محتفظ بها في الحسابات	13808369.50
55	ديون اتجاه الشركاء والشركات الخاصة	55660642.54
56	ديون الاستغلال	77871475.37
57	سلفات تجارية	9440276.49
58	ديون مالية	-
50	حسابات الأموال الدائنة	4479592.09
88	نتيجة السنة المالية	11401248089
	المجموع	114012480.89
	المجموع الكلي	971758006.63

المصدر:خلية المحاسبة، مؤسسة ميناء مستغانم

2- جدول رقم (06.03): الميزانية المحاسبية لسنة 2013: (الأصول)

رقم ح	الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات والمؤونات	المبلغ الصافي
(2)	**الاستثمارات**			
20	مصاريف إعدادية	70953482.13	49341481.30	21612000.83
21	قيم معنوية	-	-	-
22	أراضي	-	-	-
24	تجهيزات إنتاج	1222333873.11	647364798.93	574969074.78
25	تجهيزات اجتماعية	2876771.97	1985569.89	891202.08
28	استثمارات قيد التنفيذ	21768581.26	-	21768581.26
	المجموع	1317932709.70	698691850.12	619240858.95
(3)	**مخزونات**			
30	البضائع	61911621.35	54190194.55	7721426.80
31	مواد ولوازم	-	-	-
33	منتجات نصف مصنعة	-	-	-
34	منجات وأشغال قيد التنفيذ	-	-	-
35	منتجات مجهزة			
36	فضلات ومهملات	-	-	-
37	مخزونات خارج المؤسسة	-	-	-
		-	-	-
	المجموع	61911621.35	54190194.55	7721426.80
(4)	**الحسابات المدينة**			
42	مدينو الاستثمار	478307998.55	1260328.76	477047669.79
43	مدينو المخزونات	247930.49	41750.00	206180.49
44	مدينو الشركاء والشركات الخلفية	33773357.45	-	33773357.45
45	سلفات على الحساب	2110922.76	-	2110922.76
46	تسبيقات الاستغلال	12128810.48	676865.15	11451945.33
47	حقوق على الزبائن	40180334.41	26714859.79	13465474.44
48	أموال رهن الإشارة	138862202.73	-	138862202.73
40	حسابات الخصوم المدينة	-	-	-
	المجموع	705611556.87	28693803.88	676917752.99
	المجموع الكلي	2085455887.29	781575848.5	1303880039.74

المصدر:خلية المحاسبة، مؤسسة ميناء مستغانم

جدول رقم (07.03): الميزانية المحاسبية لسنة 2013: (الخصوم)

الرقم	الخصوم	المبالغ
(1)	**الأموال الخاصة:**	
10	أموال خاصة	500000000.00
12	علاوات المساهمين	-
13	احتياطات	311106180.56
14	إعانات الاستثمار	128799.41
15	فرق إعادة التقدير	5764044.73
18	نتائج قيد التخصص	-
19	مؤونة الخسائر والتكاليف	118980575.12
	المجموع	6691571141.99
(5)	**الديون:**	
52	ديون الاستثمار	71909320.56
53	ديون المخزونات	4230797.20
54	مبالغ محتفظ بها في الحسابات	14473453.03
55	ديون اتجاه الشركاء والشركات الخاصة	55489293.03
56	ديون الاستغلال	60498579.94
57	سلفات تجارية	14321327.78
58	ديون مالية	-
50	حسابات الأموال الدائنة	-
88	نتيجة السنة المالية	86986667.38
	المجموع	220913771.54
	المجموع الكلي	1303880038.74

المصدر:خلية المحاسبة، مؤسسة ميناء مستغانم

3- جدول رقم (08.03): الميزانية المحاسبية لسنة 2014: (الأصول)

رقم ح	الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات والمؤونات	المبلغ الصافي
(2)	**الاستثمارات**			
20	مصاريف إعدادية	69890234.25	63659114.90	623119.35
21	قيم معنوية	-	-	-
22	أراضي	-	-	-
24	تجهيزات إنتاج	1367064203.55	718825441.53	648238762.02
25	تجهيزات اجتماعية	2894371.97	2104644.28	789727.69
28	استثمارات قيد التنفيذ	152888254.32	-	152888254.32
	المجموع	1592737064.09	784589200.71	808147863.38
(3)	**مخزونات**			
30	البضائع	-	-	-
31	مواد ولوازم	60479568.81	52222359.47	8257209.34
33	منتجات نصف مصنعة	-	-	-
34	منجات وأشغال قيد التنفيذ	-	-	-
35	منتجات مجهزة	-	-	-
36	فضلات ومهملات	-	-	-
37	مخزونات خارج المؤسسة	-	-	-
	المجموع	60479568.81	52222359.47	8257209.34
(4)	**الحسابات المدينة**			
42	مدينو الاستثمار	284423850.77	5496179.00	278927771.77
43	مدينو المخزونات	340273.59	41750.00	298523.59
44	مدينو الشركاء والشركات الخلفية	51731745.50	-	51731745.50
45	سلفات على الحساب	2981786.10	-	2981786.10
46	تسبيقات الاستغلال	35152957.16	676865.15	676865.15
47	حقوق على الزبائن	52819530.96	25014748.90	25014748.90
48	أموال رهن الإشارة	130933610.93	-	130933610.93
40	حسابات الخصوم المدينة	-	-	-
	المجموع	558385755.01	31229443.05	527154311.96
	المجموع الكلي	2211600387.91	868041003.23	1343559384.68

المصدر:خلية المحاسبة، مؤسسة ميناء مستغانم

جدول رقم (09.03): الميزانية المحاسبية لسنة 2014: (الخصوم)

الرقم	الخصوم	المبالغ
(1)	**الأموال الخاصة:**	
10	أموال خاصة	500000000.00
12	علاوات المساهمين	-
13	احتياطات	420883442.53
14	إعانات الاستثمار	-
15	فرق إعادة التقدير	552933.97
18	نتائج قيد التخصص	-
19	مؤونة الخسائر والتكاليف	142226623.27
	المجموع	1068639299.77
(5)	**الديون:**	
52	ديون الاستثمار	26778052.83
53	ديون المخزونات	688619.50
54	مبالغ محتفظ بها في الحسابات	17132496.66
55	ديون اتجاه الشركاء والشركات الخاصة	57399349.80
56	ديون الاستغلال	67512119.35
57	سلفات تجارية	15676516.15
58	ديون مالية	-
50	حسابات الأموال الدائنة	-
88	نتيجة السنة المالية	89732930.62
	المجموع	1851857154.29
	المجموع الكلي	1343559384.68

المصدر:خلية المحاسبة، مؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الثالث: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

1- جدول رقم (10.03): الميزانية المالية لسنة 2012:

رقم ح	الأصول	المبالغ	رقم ح	الخصوم	المبالغ
	الأصول الثابتة:			**أموال دائمة**	
24	تجهيزات الإنتاج	449456	10	أموال جماعية	25000
25	تجهيزات اجتماعية	925	12	علاوات المساهمات	-
28	استثمارات قيد التنفيذ	795	13	احتياطات	575092
42	مدينو الاستثمار	20851	20	مصاريف إعدادية	35986
			18	نتائج قيد التخصيص	84155
	المجموع	472027		المجموع	648261
	قيم الاستغلال:			**ديون طويلة الأجل:**	-
31	مواد ولوازم	4063	52		
	المجموع	4063		**ديون قصيرة الأجل:**	
	قيم قابلة للتحقيق:		35	ديون الاستثمار	25282
42	مدينو الاستثمار	283111	54	ديون المخزونات	1047
43	مدينو المخزونات	-	55	مبالغ محتفظ بها في الحسابات	13809
44	مدينو الشركاء والشركات الحليفة	7341	56	ديون اتجاه الشركات والشركاء الحليفة	55661
45	سلفات على الحساب	9174			
46	تسبيقات الإستغلال	42812	57	ديون الاستغلال	77872
47	حقوق على الزبائن	18594		سلفات تجارية	9441
40	حسابات الخصوم المدينة	-	50	ديون مالية	-
			14	حسابات الأموال الدائنة	4479
			15	إعانات الاستثمار	1357
			19	فرق إعادة التقدير	6258
			88	مؤونة الخسائر والتكاليف	61451
				نتيجة صافية	29858
	المجموع	356550			
	قيم جاهزة:				
48	أموال رهن الإشارة	98653			
	المجموع	98653		**المجموع**	283032
	المجموع الكلي	931293		**المجموع الكلي**	931293

المصدر:خلية المحاسبة، مؤسسة ميناء مستغانم

2- جدول رقم (11.03): الميزانية المالية لسنة 2013:

رقم ح	الأصول	المبالغ	رقم ح	الخصوم	المبالغ
	الأصول الثابتة:			**أموال دائمة**	
24	تجهيزات الإنتاج	574970	10	أموال جماعية	500000
25	تجهيزات اجتماعية	892	12	علاوات المساهمات	371107
28	استثمارات قيد التنفيذ	21769	13	احتياطات	-
42	مدينو الاستثمار	122924	20	مصاريف إعدادية	86987
			18	نتائج قيد التخصيص	216112
	المجموع	720555		المجموع	936482
	قيم الاستغلال:			**ديون طويلة الأجل:**	-
31	مواد ولوازم	7722	52		
	المجموع	7722		**ديون قصيرة الأجل:**	
	قيم قابلة للتحقيق:		35	ديون الاستثمار	129
42	مدينو الاستثمار	354124	54	ديون المخزونات	5765
43	مدينو المخزونات	207	55	مبالغ محتفظ بها في الحسابات	118981
44	مدينو الشركاء والشركات الحليفة	33774	56	ديون اتجاه الشركات والشركاء الحليفة	71910
45	سلفات على الحساب	2111			
46	تسبيقات الإستغلال	11452	57	ديون الاستغلال	4231
47	حقوق على الزبائن	13460		سلفات تجارية	14474
40	حسابات الخصوم المدينة	-	50	ديون مالية	60490
			14	حسابات الأموال الدائنة	14322
			15	إعانات الاستثمار	-
			19	فرق إعادة التقدير	-
				مؤونة الخسائر	-
			88	والتكاليف	
				نتيجة صافية	
	المجموع	415134			
	قيم جاهزة:				
48	أموال رهن الإشارة	138863			
	المجموع	138863		**المجموع**	345792
	المجموع الكلي	1282274		**المجموع الكلي**	1282274

المصدر:خلية المحاسبة، مؤسسة ميناء مستغانم

3- جدول رقم (12.03): الميزانية المالية لسنة 2014:

رقم ح	الأصول	المبالغ	رقم ح	الخصوم	المبالغ
	الأصول الثابتة:			**أموال دائمة**	
24	تجهيزات الإنتاج	648239	10	أموال جماعية	500000
25	تجهيزات اجتماعية	790	12	علاوات المساهمات	-
28	استثمارات قيد التنفيذ	152889	13	احتياطات	420884
42	مدينو الاستثمار	46931	20	مصاريف إعدادية	6232
			18	نتائج قيد التخصيص	89733
	المجموع	848849		المجموع	1004385
	قيم الاستغلال:	8258		**ديون طويلة الأجل:**	-
31	مواد ولوازم		52		
	المجموع	8258		**ديون قصيرة الأجل:**	
	قيم قابلة للتحقيق:		35	ديون الاستثمار	26779
42	مدينو الاستثمار	231997	54	ديون المخزونات	689
43	مدينو المخزونات	299	55	مبالغ محتفظ بها في الحسابات	17133
44	مدينو الشركاء والشركات الحليفة	51732	56	ديون اتجاه الشركات والشركاء الحليفة	57400
45	سلفات على الحساب	2982			
46	تسبيقات الإستغلال	34477	57	ديون الاستغلال	67513
47	حقوق على الزبائن	27805		سلفات تجارية	15677
40	حسابات الخصوم المدينة	-	50	ديون مالية	-
			14	حسابات الأموال الدائنة	-
			15	إعانات الاستثمار	-
			19	فرق إعادة التقدير	-
			88	مؤونة الخسائر والتكاليف	5530
	المجموع	349292		نتيجة صافية	142227
	قيم جاهزة:				
48	أموال رهن الإشارة	130934			
	المجموع	130934		**المجموع**	332948
	المجموع الكلي	1337333		**المجموع الكلي**	1337333

المصدر:خلية المحاسبة، مؤسسة ميناء مستغانم

المبحث الثالث: تحليل السيولة للمؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الأول: حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

❖ سنة 2012

حساب رأس مال العامل في الأجل الطويل:

رأس مال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة = 648261 – 472027 = 176234

حساب رأس مال العامل في الأجل القصير:

رأس مال العامل = أصول متداولة – د.ق.أ = 459266 – 283032 = 176234

حساب احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات ر.م.ع= [أصول متداولة – قيم جاهزة] – [د.ق.أ – سلفات مصرفية]

= [459266 – 98653] – [283032 – 0] = 77599

رأس مال العامل الأجنبي ∑ الديون = 283032

رأس مال العامل الأجنبي = إجمالي الأصول المتداولة = 459266

الخزينة = رأس مال العامل – احتياجات ر.م.ع = 176234 – 77599 = 98635

حساب التمويل الذاتي:

إجمالي التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونات طويلة الأجل

= 581792564.16 + 114012480.89

= 695805045.04

صافي التمويل الذاتي = نتيجة غير موزعة + اهتلاكات + مؤونات طويلة الأجل

= 581792564.16 + 0

= 581792564.16

حساب التدفق النقدي:

صافي التدفق النقدي = نتيجة صافية + اهتلاكات + مؤونات طويلة الأجل

= 581792564.16 + 114012480.89

= 6958054045.04

إجمالي التدفق النقدي = نتيجة إجمالية + اهتلاكات + مؤونات طويلة الأجل

= 0 + 581792564.16 + 152362070.89

= 734154635.04

حساب النسب:

- نسب التمويل:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}} \times 100\ \% = \frac{648261}{472027} = 1.37$$

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}} \times 100\ \% = \frac{2500000000}{472027000} = 5.296.30$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\sum \text{الديون}} \times 100\ \% = \frac{2500000000}{283032000} = 8.832.93$$

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\sum \text{الديون}}{\sum \text{الأصول}} \times 100\ \% = \frac{283032}{931293} = 0.30$$

- نسبة السيولة:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{د.ق.أ}} \times 100\ \% = \frac{459266}{283032} = 1.62$$

- نسبة الربحية

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\sum \text{الأصول}} \times 100 = \frac{152362070.89}{931293000} \times 100 = 16.36$$

$$\text{نسبة ربحية الأصول الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100 = \frac{114012480.89}{2500000000} \times 100 = 4.56$$

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} = 100 \times \frac{152362070.89}{536158616.61} = 28.41$$

- نسبة الاستغلال

$$\text{نسبة مصاريف المستخدمين} = \frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}} = \frac{199051840.95}{465489099.84} = 0.42$$

$$\text{نسبة المصاريف المالية} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{إجمالي الأعباء}} \text{ أو } \frac{\text{م.م}}{\text{رقم الأعمال}} = \frac{415906.91}{536158616.61} = 0.00077$$

ملاحظة: إذا كان عبئ مصاريف المستخدمين كبير نقسم على رقم الأعمال

❖ **سنة 2013:**

حساب رأس المال العامل في الأجل الطويل:

رأس المال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة = 936482 – 720555 = 215927

حساب رأس المال العمل في الأجل القصير:

رأس المال العامل = أصول متداولة + د.ق.أ = 561719 – 345792 = 215927

حساب احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات ر.م.ع= [أصول متداولة – قيم جاهزة] – [د.ق.أ – سلفات مصرفية]

= [561719 – 138863] – [345792 – 0] = 77064

رأس مال العامل الأجنبي = ∑ الديون = 345792

الخزينة = رأس مال العامل – احتياجات ر.م.ع = 215927 – 77064 = 138863

حساب التمويل الذاتي:

إجمالي التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونات طويلة الأجل

= 0 + 781575848.5 + 86987000

= 868562848.5

صافي التمويل الذاتي = نتيجة غير موزعة + اهتلاكات + مؤونات طويلة الأجل

= 0 + 781575848.5 + 0

= 781575848.5

حساب التدفق النقدي:

صافي التدفق النقدي = نتيجة صافية + اهتلاكات + مؤونات طويلة الأجل

= 0 + 781575848.5 + 86987000

= 868562848.5

إجمالي التدفق النقدي = نتيجة إجمالية + اهتلاكات + مؤونات طويلة الأجل

= 0 + 781575848.5 + 112465183.83

= 894041031.87

حساب النسب:

1- نسب التمويل:

نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة / أصول ثابتة x 100 % = 936482 / 720555 = 1.2

نسبة التمويل الخاص = أموال خاصة / أصول ثابتة x 100 % = 936482 / 720555 = 1.2

نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة / Σ الديون x 100 % = 936482 / 345792 = 2.7

نسبة التمويل الخارجي = Σ الديون / Σ الأصول x 100 % = 345792 / 1282274 = 0.26

2- نسبة السيولة:

نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / د.ق.أ x 100 % = 345792 / 1282274 = 1.6

3- نسبة الربحية:

نسبة ربحية الأصول = النتيجة الإجمالية / Σ الأصول x 100 = 112465183.38 / 1282274000 = 8

نسبة ربحية الأصول الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة x 100 = 86987 / 500000 x 100 = 17.39

نسبة ربحية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال السنوي = 100 x 112465183.38 / 570815461.5 = 19.7

4- نسبة الاستغلال:

نسبة مصاريف المستخدمين = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة = 225560961.06 / 509827586.73 = 0.44

نسبة المصاريف المالية = المصاريف المالية / إجمالي الأعباء أو م.م / رقم الأعمال = 2188893.36 / 2601029332.0 = 0.00077

❖ **سنة 2014:**

حساب رأس المال العامل في الأجل الطويل:

رأس المال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة = 1004385 – 848849 = 155536

حساب رأس المال العمل في الأجل القصير:

رأس المال العامل = أصول متداولة + د.ق.أ = 488484 – 332948 = 155536

حساب احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات ر.م.ع= [أصول متداولة – قيم جاهزة] – [د.ق.أ – سلفات مصرفية]

= [488484 – 130934] – [332948 – 0] = 24602

رأس مال العامل الأجنبي = ∑ الديون = 332948

رأس مال العامل الأجنبي = إجمالي الأصول المتداولة = 332948

الخزينة = رأس مال العامل – احتياجات ر.م.ع = 155536 – 24602 = 130934

حساب التمويل الذاتي:

إجمالي التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونات طويلة الأجل

= 0 + 31229443.05 + 89732930.32

= 92862373.63

صافي التمويل الذاتي = نتيجة غير موزعة + اهتلاكات + مؤونات طويلة الأجل

= 0 + 31229443.05 + 5529233.97

= 36758677.02

حساب التدفق النقدي:

صافي التدفق النقدي = نتيجة صافية + اهتلاكات + مؤونات طويلة الأجل

= 0 + 31229443.05 + 89732930.32

= 92862373.36

إجمالي التدفق النقدي = نتيجة إجمالية + اهتلاكات + مؤونات طويلة الأجل

= 0 + 31229443.05 + 119882834.62

= 15111277.67

حساب النسب:

1- نسب التمويل:

نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة / أصول ثابتة = % 100 x 1004385 / 848849 = 1.18

نسبة التمويل الخاص = أموال خاصة / أصول ثابتة = % 100 x 500000 / 848849 = 1.03

نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة / ∑ الديون = % 100 x 500000 / 332948 = 1.50

نسبة التمويل الخارجي = ∑ الديون / ∑ الأصول = % 100 x 332948 / 1337333 = 0.24

2- نسبة السيولة:

نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / د.ق.أ = % 100 x 488484 / 332948 = 1.46

3- نسبة الربحية:

نسبة ربحية الأصول = النتيجة الإجمالية / ∑ الأصول = 100 x 119882834162 / 1337333000 = 0.89

نسبة ربحية الأصول الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة = 100 x 39732930.61 / 500000000 = 100 x 7.58

نسبة ربحية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال السنوي = 100 x 119882834162 / 570942033.32 = 100 x 20.99

4- نسبة الاستغلال:

نسبة مصاريف المستخدمين = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة = 251984039.32 / 499635959.03 = 50.43

نسبة المصاريف المالية = المصاريف المالية / إجمالي الأعباء أو م.م / رقم الأعمال = 13536099.73 / 570942033.32 = 2.37

المطلب الثاني: التعليق على مؤشرات التوازن المالي

1- التعليق على رأس المال العامل لسنة 2012:

VI = 472027

FPM = 648261

FR = 176234

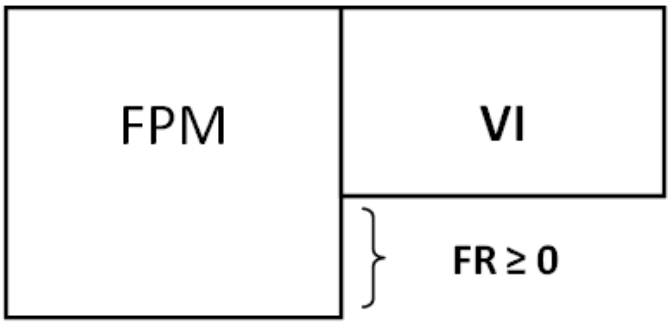

FPM ≥ VI يعني FR ≥ 0 تعني وجود قروض بنكية كافية لتغطية الأصول الثابتة والباقي يذهب إلى تمويل عناصر AC هذا يعني أن هناك توازن مالي مورد **FR ⟹ 0**

2- التعليق على رأس المال العامل لسنة 2013:

VI = 720555

FPM = 936482

FR = 215927

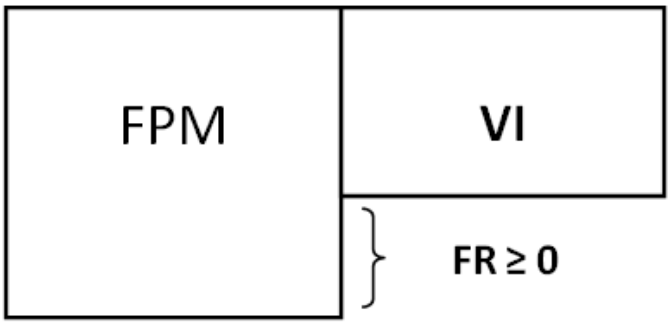

FPM ≥ VI يعني FR ≥ 0 تعني وجود قروض بنكية كافية لتغطية الأصول الثابتة والباقي يذهب إلى تمويل عناصر AC هذا يعني أن هناك توازن مالي مورد **FR ⟹ 0**

3- التعليق على رأس المال العامل لسنة 2014:

VI = 848849

FPM = 1004385

FR = 155536

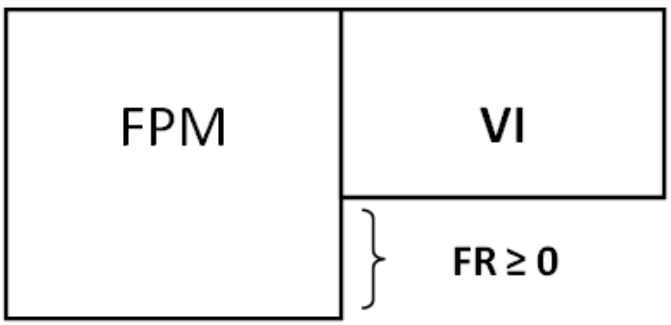

FPM ≥ VI يعني FR ≥ 0 تعني وجود قروض بنكية كافية لتغطية الأصول الثابتة والباقي يذهب إلى تمويل عناصر AC هذا يعني أن هناك توازن مالي مورد **FR ⟹ 0**

المطلب الثالث: المقارنة بين 2012-2013-2014 :

FR هو عبارة عن الفائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الأموال التابثة والمستخدم في تمويل عناصر الأصول المتداولة المخزونات VE في حالة عدم البيع وحقوق الزبائن VR في حالة عدم التسديد.

في حالة مؤسسة ميناء مستغانم لدينا $\mathbf{FR \geq 0}$ لثلاث سنوات متتالية هذا يوضح لنا أن للمؤسسة فائض وسيولة مالية. كل عملية تقوم بها المؤسسة شراء، بيع، تسديد، تحصيل، دفع تكاليف، حصول على إيرادات. تحصيلات من أسهم وسندات ستؤدي إما إلى زيادة أو نقص أو بدون تأثير على رأس المال العامل لدينا تسديد قروض بنكية تأتي إلى نقص رأس المال العامل يزيد رأس المال العامل عن طريق دمج الاحتياطات.

خلاصة الفصل:

يعد الحكم على التوازن الهياكل المالية للمؤسسة إما بالتحليل بالسيولة أو بمساعدة التحليل الوظيفي، وأيضا عن طريق التحليل الديناميكي لهذا التوازن نستطيع الحكم على الحالة المالية للمؤسسة، مما يمكن المسير من اتخاذ الفرارات السليمة.

خـاتمــة

الخاتمة العامة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها، تبين أن المهمة مراجع الحسابات تحتاج إلى مهارات و معرفة واسعة، والإلمام التام بمعايير المراجعة، وذلك لفحص القوائم المالية الخاصة بالمنظمة ونظام الرقابة الداخلية فحصا انتقاديا، من أجل إعطاء رأي فني محايد يوضح فيه الصورة الحقيقية للقوائم المالية إذا كانت مطابقة للمبادئ المحاسبية، مدعما رأيه بالأدلة والبراهين اللازمة .

كون المؤسسة هي المصدر الأساسي لخلق وتوزيع الثروة ، نجد أن التوازن المالي غرض كل منظمة، باعتبارها كمقياس نقدي لفعالية التوظيف المالي للاستثمارات، وتعكس قدرة المنظمة في التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال اللازمة لضمان استمرارية نشاطاتها، و لكي يتحقق هذا يجب تصحيح الأخطاء والتقليل من الاختلاسات والغش، إضافة إلى تفادي المخاطر، خاصة التي تؤثر على استمرارية نشاطها، ولا يتحقق هذا إلا بوجود مراجع للحسابات، سواء داخلي أو خارجي، مما ينتج عنه المحافظة على أموال المساهمين من الاختلاس، و تفادي الخسائر المحتملة، و بذلك ترتفع أرباح المنظمة، إضافة إلى ضمان استمرارية نشاطاتها الاعتيادية، و بالتالي تحقيق توازن مالي فعال.

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

➢ **الفرضية الأولى:** تعتبر معايير المراجعة حجر الأساس لعملية المراجعة، فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياسا للأداء الذي يقوم به المراجع في تنفيذه لعملية المراجعة، وتقليل التفاوت بين أعضاء المزاولين لهذه المهنة .

➢ **الفرضية الثانية:** إن اكتشاف المراجع لنقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية للمنظمة يكون عن طريق تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك لتحديد حجم العينات التي يجرى عليها الفحص، حيث يقوم بتقديم اقتراحات للإدارة قصد تحسين الإجراءات .

➢ **الفرضية الثالثة:** فكلما كانت عملية المراجعة المحاسبية محكمة ومطبقة وفقا للمعايير المتعارف عليها كلما أدى إلى اكتشاف الأخطاء والتقليل من الاختلاسات و الغش، إضافة إلى الدقة في إدارة وتقييم المخاطر، وبالتالي فإن فعلية التوازن المالي تكمن في جودة عملية المراجعة المحاسبية.

❖ **النتائج العامة للدراسة:**

بناءا على ما ورد في الدراسة السابقة تم الوصول إلى النتائج التالية:

الضمان الوحيد للمستثمرين، المساهمين، و المقرضين للمؤسسات الاقتصادية هي المراجعة المحاسبية، لإعطائها الثقة في المعلومات المعلن عنها.

أصبحت المراجعة كأداة تستعملها الإدارة للوصول إلى أهدافها والمحافظة على مواردها.

كلما قلل المراجع الأخطاء والغش زادت أرباح المنظمة و توازنها المالي، و كلما كانت الدقة في إدارة و تقييم المخاطر انخفضت المخاطر المحيطة بالمنظمة.

تكمن فعالية التوازن المالي في جودة عملية المراجعة المحاسبية.

يحقق التوازن المالي بتوفير هامش أمان كافي من الموارد الدائمة يزيد عن مجموع الاستثمارات الصافية و رم ع المعياري .

التوازن المالي ينشأ عندما يكون التمويل الدائم أكبر أو يساوي الحاجيات المولدة من طرف الاستثمارات و دورة الاستغلال .

❖ **التوصيات:**

يجب العمل على تكوين المراجعين الداخليين للمؤسسة الميناء، خاصة مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في العام المقبل، لتسهيل وضبط عملهم.

يجب إرساء نظام محاسبي فعال لتسهيل عمل المراجع المحاسبي، لضمان مراجعة محاسبية فعالة، و بالتالي تفعيل التوازن المالي.

قائمة المراجع

المراجع

❖ **باللغة العربية:**

1- الكتب:

- جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات، دار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 1985.
- د. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- د. حسين القاضي، د. حسين دودح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 1999.
- د. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، دار وائل، عمان، 1999.
- د. خالد راغب الخطيب، د.خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، المستقبل، عمان، 1998.
- د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، المراجعة تدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002-2003.
- د. عبد الفتاح محمد الصحن، د. رجب السيد راشد، د. محمود ناجي درويش، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999-2000.
- د. عبد الفتاح محمد الصحن، د. محمد السيد سرايا، د. فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- د. فتحي رزق السوافيري، د. سمير كامل محمد، د. محمود مراد مصطفى، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- د. محمد الفيومي، د. عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

▪ د. محمد سمير الصبان، د. عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية- المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير -، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

▪ د. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

▪ د. محمد فضل مسعد، د. خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2009.

▪ د. منصور أحمد البديوي، د. شحاته السيد شحاته، دراسة في الإتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

▪ د. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1990، ص.

▪ د. ناصر عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، دار الفكر للطباعة والنشر، 2000.

▪ د. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2006.

▪ د. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، 2000.

▪ دونالد كيزو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب: أحمد حامد حجاج، دراسة المريخ، السعودية، 1999.

▪ رشاد عصار، الإدارة والتحليل المال، إدارة البركة للنشر والتوزيع، 2001.

▪ قانون 91-08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 1991/04/27.

▪ محمد بوتين، المراجعة والمراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

▪ هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص62.

❖ باللغة الأجنبية:

▪ Elisabeth Bertin : Audit interne : Enjeux et Pratiques à l'international, Eyrolles, Paris, 2007.

▪ Jaques Renard, Théorie et Pratique de l'audit interne, 3ème edition, Organisation, Paris, 2000.

▪ Lionel Collin, Gerard valin, Audit et control interne : aspects financier, opérationnel et stratégiques, 4ème edition, Dalloze, Paris, 1992.

▪ Pierre Schick : Mémento d'audit interne : Méthode de conduite d'une mission, Dunod, Paris, 2007.